A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.25
25 October 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٩ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد جايا (نائب الرئيس)	(بروني دار السلام)
ثم :	السيد غاربا (الرئيس)	(نيجيريا)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

- السيد جاكسون (غيانا)
- السيد فان ليروب (فانواتو)

تنظيم الأعمال

المناقشة العامة [٩] (تابع)

- السيد كارتر (جزر البهاما)
- السيد دي غراكا (سان تومي وبرينسيبي)
- السيد باسادو (ترينيداد وتوباغو)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64233/A ١٤٣٤ش

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد جاكسون (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إننا نجتمع في وقت نرى فيه أن دينامية التعاون قد أصبح لها اليد العليا على اسلوب المواجهة . ونتيجة لذلك فإن جوا عاما طيبا يسود المناخ الدولي ، وقد ولّد تحسنا ملموسا في العلاقات الدولية ومن المتوقع أن يؤدي الى بدء تطبيق نظام للسلم العالمي والتنمية المنصفة ، يكون للأمم المتحدة فيه دور مركزي . ولذا فإن هذه الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة تنعقد في وقت يبشر بالأمل ، ومن المتوقع أن تؤدي الى اطراد التعاون العالمي فيما ينتظر أن يكون مسعى عالميا لبناء عالم جديد أفضل .

وغيانا على ثقة انه بفضل توجيهاتكم السديدة ، سيدى الرئيس ، فإن تلك الأمنية ستتحقق . وبالتالي فانني أعرب لكم عن تهاني المخلصة وأطيب تمنياتي بالنجاح في تأدية مهام الرئاسة . وفي شخصكم بوصفكم ابنا متميزا لنيجيريا وافريقيا تكمن كل السجايا والفضائل التي لابد وأن تتوفر في من يشغل هذا المنصب الرفيع .

اسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بسلفكم ، السيد دانتي كابوتو ، على القيادة المحنكة التي وفرها باقتدار .

وعندما نستعرض تطور العلاقات الدولية مع اقترابنا من نهاية الثمانينات ، لابد من الاعتراف بأنه كانت هناك تطورات إيجابية في البحث عن نظام دولي يؤدي الى فوائد منصفة لكل أعضاء المجتمع العالمي .

إن التوتر الدولي قد خفت حدته بشكل ملحوظ ؛ والحوار والتفاوض أعطيا زخما لحل الصراعات ، وتناحر الكتل تناقص تناقصا ملحوظا ، والتعاون الاقليمي أضحى عملية عالمية ، والتغيرات ذات الطبيعة البعيدة المدى تجرى داخل المجتمعات وفي العلاقات فيما بينها . والاستعمار يتراجع القهقري . وفي الاعراب مجددا عن ايماننا بالعمل المتعدد الأطراف هناك لجوء متزايد الى الأمم المتحدة باعتبارها منظمة عالمية يستطيع

أعضاؤها أن يستخدموها استخداما فعالا في تحقيق تطلعات الشعوب التي تتجاوز الحدود الوطنية . وفي المجال الاقتصادي أيضا هناك تغييرات مفيدة ذات طبيعة بعيدة المدى ، وإن كانت حتى الآن غير سائدة في جميع القطاعات . وهذه الاتجاهات والميول تعطينا أملا في المستقبل .

بيد أن الحقيقة الواقعة هي أن المشاكل القديمة التي لم توجد لها حلول بعد مازالت قائمة ، بل وظهرت قضايا أخرى جديدة تفرض تحديات جديدة . ولن يتسنى حل هذه المشاكل إلا بالوضوح والشفافية اللذين يتطلبان تعاونا دوليا حقيقيا ، نظراً للطابع العالمي لتلك المشاكل ، وأعني هنا مشاكل بعينها مثل البيئة والمخدرات .

وأعتقد أن الادراك المتزايد للتعقيدات والمتطلبات الحالية التي ولدها التكافل هو الذي ساعدنا في بحث العدد الكبير من البنود المدرج على جدول الأعمال الدولي . فالتكافل لم يعد اليوم مجرد شعار ، بل إن له تبعات تجعل من العمل على النطاق العالمي أمرا حتميا وملحا . وما من مجال تتضح فيه هذه الحقيقة أكثر منها في النضال من أجل تحقيق نزع السلاح ، وخاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية . ولحسن الحظ ، إن هذه العملية قد بدأت أخيرا ، فالولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد برهنا ، بتوقيعهما معاهدة ازالة القذائف النووية المتوسطة المدى والأقصر مدى ، على استعدادهما الجدير بالثناء لتخفيض ترساناتهما النووية وهما تجريان حاليا مناقشات بشأن الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

ومن دواعي الارتياح كذلك أن مسألة الأسلحة التقليدية ، التي تتجاوز الحد الكافي للدفاع الوطني ، يجري تناولها على نحو متزايد . وهذا تطور يجب تشجيعه سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي . واني أدرج هنا البعد الوطني لأن الواقع ، للأسف ، هو أن الأسلحة التقليدية أصبحت سلعة عادية من سلع التجارة الدولية . ولن يكون النجاح حليف الجهود الدولية في هذا المجال إلا إذا كان هناك انضباط مماثل على المستوى الوطني فيما يتعلق بحيازة تلك الأسلحة وانتاجها على حد سواء . كما أن ما تنذر به أوجه التقدم في تكنولوجيا الأسلحة من شأنه أن يزيد من قلقنا .

وعلى وجه العموم ، مادام خطر سباق التسلح يؤثر على حياة كل الشعوب ، فإن السعي الى نزع السلاح لا يمكن أن يتم على أساس انفرادي ، وكما قال الأمين العام فانه ينبغي :

"... أن تظل الأمم المتحدة تتصدر الجهود المتعددة الأطراف في هذا الميدان" . (A/44/1 ، ص ٣٠) .

ويعد الاستخدام السليم لآلية الأمم المتحدة في هذا الصدد أمرا لا غنى عنه .

لقد كان الانفراج في العلاقات بين الدولتين العظميين بالغ الأثر في تخفيف حدة التوترات الدولية . وقد أسهم هذا التطور في ايجاد بيئة أثمرت فيها الجهود المحلية التي تبذلها الدول الاقليمية لحل مشاكلها . ولا يمكن إنكار انه في جميع المناطق التي توجد بها صراعات أدى إقحام المصالح الخارجية الى تعقيد البحث عن حل . لذا يسعدنا أن نشهد اليوم أن حالة الانفراج بين الدولتين العظميين كذلك الجهود الاقليمية وغيرها قد أدت الى الحوار والتفاوض في بعض مناطق الصراع مثل أفغانستان وأمريكا الوسطى وايران والعراق والجنوب الافريقي ، من أجل ايجاد حلول لهذه الصراعات وانعاش الآمال في تسوية النزاعات التي بدت في وقت ما مستعصية على الحل . وقد لعبت الأمم المتحدة في كل هذه الحالات دورا هاما وبارزا . إلا أن عملية التسوية لم تستكمل بعد .

إن اتفاقات السلم التي تم التفاوض بشأنها بكياسة فيما يتعلق بأفغانستان يجب أن تنفذ بحذافيرها حتى لا يعرض الحل السياسي للخطر . أما في امريكا الوسطى حيث مهد اتفاقا اسكيوبولاس ثم اتفاق تيلا الطريق الى السلم ، فيجب مؤازرة دول المنطقة حتى تصل جهودها الى نهايتها المرجوة . وكذلك يجب دفع ايران والعراق ، اللذان اتفقا على وقف اطلاق النار ، صوب المصالحة وإعادة العلاقات الطيبة بينهما . أما في قبرص فمن المؤسف أن المحادثات بين الطائفتين لم تحرز تقدما على النحو الذي كان يرجوه المجتمع الدولي . ونحث كل الأطراف المعنية على أن تستجيب للمقترحات المعقولة التي قدمها الأمين العام .

أما في كمبوتشيا ، حيث سادت الحرب والدمار والمعاناة لفترة طويلة للغاية ، فمن المأمول أن تستأنف الدول المعنية أعمال مؤتمر باريس في محاولة صادقة للوصول الى أرضية مشتركة بينها . أما في كوريا - حيث لا يزال الشمال والجنوب منقسمين - فيتعين على المجتمع الدولي أن يوفر حافزا أكبر لإعادة توحيدهما سلميا ودون تدخل خارجي .

وفي الصحراء الغربية ، حيث توجد بوادر لإحراز تقدم في تنفيذ خطة السلم التي اقترحها الأمين العام ورئيس منظمة الوحدة الافريقية ، يتعين علينا حث الأطراف المعنية على التعاون التام في سعيها الى تسوية هذا النزاع الذي طال أمده .

إن لناميبيا - بطبيعة الحال - علاقة فريدة من نوعها مع الأمم المتحدة إذ أنها أولا وقبل كل شيء هي السلطة القائمة بالادارة فيها قانونا . وقد أنكر نظام بريتوريا المتعنت على ناميبيا حريتها لوقت طويل ، لكنها تبدو الآن قاب قوسين أو أدنى من استعادة تلك الحرية . والمسؤولية الخاصة التي تتحملها هذه المنظمة تجاه ناميبيا تفرض عليها أن تتوخى مزيدا من اليقظة مع مشارفة هذه العملية على نهايتها - وعلينا أن نكون بالمرصاد لأية حيلة أو مكيدة من قبل جنوب افريقيا لاحباط آمال الشعب الناميبي في ممارسة جميع حقوقه السياسية ، وضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بكل أحكامه . وغيانا من بين البلدان التي أسهمت بتقديم موارد بشرية لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في عملياته الرامية الى ضمان تحقيق تلك النتيجة ولذا فنحن نتطلع الى الترحيب بناميبيا المستقلة في هذه المنظمة .

وعلى خلاف الحال في ناميبيا ، لم يلح في الافق أي احتمال واضح لموعد إنهاء الفصل العنصري ، وهو أمر حتمي . ومع ذلك ، فإن تبديد اسطورة التفوق العسكري للنظام الذي لا يقهر ، اذا ما أخذت مقترنة بالضغط الذي مارسته حركات التحرير والمجتمع الدولي ، والتناقضات الكامنة في نظام الفصل العنصري ذاته ، تجعل من استمرار ذلك النظام أمرا بالغ الصعوبة . فالتغيرات التي تتماشى مع التطلعات الديمقراطية للشعب واقعة لا محالة . ولا يعدو الأمر أن يكون مسألة وقت . والى أن يتحقق ذلك فمن الضروري تكثيف الضغط الدولي لإحداث هذه التغيرات . ولا بد من مواصلة فرض الجزاءات وإحكامها وتوسيع نطاقها ، كما يجب تقديم المؤازرة والتأييد للشعب المغلوب على أمره في تلك الأرض المضطربة . ولا يجوز تخفيف الضغط الى أن يتم استئصال الفصل العنصري نهائيا .

والشعب الفلسطيني أيضا شعب محروم من حقوقه الأساسية ، مشرد في أرجاء العالم في شتات مؤلم ، ويتعرض لمهانة الحرمان من الوطن . وتبين الانتفاضة عواقب المحاولات التي تبذل لقمع الشعب وقهره ، كما تكشف عن اصراره الذي لا يحيد على استرداد حريته . لقد حددت مواصفات الحل منذ وقت طويل ولكن العنصر الناقص هو اصرار كل أعضاء المجتمع الدولي ، وأن يقوم طرف أو آخر من الأطراف المعنية باتخاذ الخطوات اللازمة بشجاعة وإقدام . واذا ما استمرت المناداة بصبر وجدية بعقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط الذي طالبت به الأمم المتحدة فانه سيفضي الى تسوية دائمة متفاوض عليها .

إن المناخ العام مناسب لبذل الجهود الجماعية الرامية الى حل المشاكل التي أشرت اليها . فلنغتنم الفرصة . بيد أننا حتى ونحن نقوم بذلك يجب أن نولي الاهتمام الواجب للقضايا الجديدة ذات الطابع العالمي .

وتعد البيئة أول هذه القضايا . فبالرغم من تناول قضية البيئة البشرية لأول مرة من منظور عالمي في المؤتمر العالمي الذي عقد باستكهولم في عام ١٩٧٢ ، فإن المجتمع الدولي لم يشعر إلا في الآونة الأخيرة بجدية المخاطر التي تكتنف تدني البيئة المستمر وأثره على مستقبل الجنس البشري .

ولعله من المناسب أن أذكّر هنا أن المبادئ المتفق عليها في استكهولم من أجل الأعمال التعاونية الدولية ، تضمنت احترام سيادة الدول ، مع الالتزام بأن يؤدي الحرص على البيئة الى تعزيز الامكانات اللازمة لنمو اقتصادات البلدان النامية وليس الاضرار بها . كما تم الاتفاق آنذاك على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير مناسبة لتعزيز المصالح المشروعة للبلدان النامية في التنمية الاقتصادية . وينبغي أن تحترم تلك المبادئ في الموضوعات التي تبحث الآن .

صحيح أن تدهور البيئة قد ازداد منذ عام ١٩٧٢ ، مما يضفي مزيدا من الاستعجال على ضرورة اعتماد تدابير مناسبة لوقف هذا المسار وعكس اتجاهه . وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من الهيئات الدولية والوطنية ، برامج مفيدة في هذا الصدد . ومع ذلك فإن هذه المسألة اذا لم تعالج بطريقة منظمة ومنطقية ، فربما أدى ذلك الى أن يخضع التعاون الدولي المستهدف للمواقف المتحيزة والممارسات غير المنصفة . إنني أتحدث هنا في هذا الصدد بوصفي ممثلا لأحد بلدان منطقة الأمازون ، وادراكا منا لحقيقة أنه اذا استمرت بعض المواقف الحالية إزاء الاستفادة من الغابات الاستوائية المطيرة ، فقد يؤدي ذلك الى تباطؤ غير مستصوب في بناء توافق آراء عالمي بشأن الطريق الذي نسلكه في المستقبل .

وترى غيانا أن الحالة الراهنة تقتضي اتباع نهج يقوم على أساس المشاركة الحقيقية ، وعلى مشاطرة الأعباء ، ويأخذ في اعتباره تباين القدرات وتجاوزات الماضي على السواء . وقد قيل على سبيل المثال ان الغابات الاستوائية المطيرة هي مستودع الحياة البيولوجية المتنوعة الذي يمكن استخدامه لصالح الجنس البشري بأسره . ومع ذلك ، فمن المؤسف أن البعض منا ممن يمتلكون تلك الاحراج ، وممن يجري اقناعهم بطريقة أو بأخرى بالحفاظ عليها ، لم يستفيدوا من استغلالها كمصرف للجينات ، بل يستفيدون منها كمستهلك لمنتجات الشعوب الاخرى . وفي هذا الصدد ، فمن الحتمي أيضا أن تتخذ ترتيبات جديدة حتى تكون الفوائد المكتسبة من ملكية هذه الاحراج مساوية على الاقل للفوائد التي يحظى بها مكتشفوها . ولهذا ، أدعو الأمم المتحدة والوكالات المختصة أن تتخذ من الاجراءات ما يجعل هذا الأمر حقيقة ملموسة .

وفيما يتعلق بالقضية الثانية وهي المخدرات ، فهناك لحسن الحظ اعتراف متزايد بأنه لا يمكن معالجتها على نحو وافٍ إلّا اذا عولجت جميع أبعادها ، وأعني بذلك الانتاج والاتجار والاستهلاك . ويجدر بنا أن نلاحظ أنه تم تعزيز الاجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي في الآونة الاخيرة . وفي هذا الصدد ، فإن غيانا تؤيد المبادرات التي اتخذتها دولتان شقيقتان من دول الكاريبي ، هما جامايكا وترينيداد وتوباغو لمعالجة بعض أوجه هذه المشكلة المخيفة . وفي هذا الشأن لا يسعنا إلّا أن نتحرك سويا الى الامام .

واذا تناولنا العلاقات الاقتصادية الدولية ، لا يمكن القول بأن الاقتصاد العالمي أضحى في حالة سليمة ، عندما نقيّم نوعيته ككل ، وعلى ضوء خلفية من الرفاهية المستهدفة للجنس البشري . صحيحٌ أن الانتاج العالمي آخذ في الزيادة ، وأن الدلائل الحالية تشير الى أن هذا الاتجاه لن يتغير ، بل وهناك من يقول بأن العالم على وشك دخول عصر جديد من الرخاء . ولكن على الرغم من الظواهر الايجابية العديدة ، لم يتسم التوسع المستمر في الاقتصاد الدولي بالنشاط دائما . فقد شهدنا نمطا غير متوازن للنمو ، مما لا يساعد على بعث الحياة في الاقتصادات المنهكة في بعض البلدان النامية ، وذلك على الرغم من جهود التكيف المضنية التي بذلت على الصعيد الوطني .

وبعد انقضاء ما يقرب من عقد من الزمان في السعي الى حل مرضٍ لمشكلة الديون ، مازالت هذه المشكلة تثقل اقتصاديات العديد من البلدان النامية . وبدلا من أن تكون البلدان ذات الاقتصاديات الضعيفة هي الجانب الذي يتلقى التدفقات المالية التي تمكنها من تنشيط اقتصاداتها ، أصبحت تلك الدول ، رغما عن ارادتها ، تمثل مصادر تمويل غير طوعية للبلدان المتقدمة النمو . والتجارة دائما ضرورة لا غنى عنها لتحقيق النمو . ومع ذلك ، فإن الفرص في ذلك المجال كثيرا ما تعرضت للإحباط عن طريق الاستمرار في اللجوء الى الحمائية . وتتعرض فرصة التوصل الى نتائج ايجابية للضياع بوضع الشروط القاسية المتعلقة بالسلع الاساسية التي تمثل أهم صادرات البلدان النامية . وهناك تنافس شديد في التجارة العالمية ، وهناك أهمية كبيرة لكفاءة

الانتاج ونوعيته وفي ظروف كهذه ، يتعين أن يراعى في الجهود المبذولة لزيادة امكانات تحقيق النمو المستمر ، القدرات التكنولوجية المحدودة للبلدان النامية وعدم كفاية تنمية مواردها البشرية .

وهناك سمة رئيسية لهذا العقد تتمثل في المدى الذي وصلت اليه البلدان الصناعية الرئيسية في زيادة تنسيق سياساتها الاقتصادية . وقد أدى ذلك الى النجاح في السيطرة على التضخم ، ولكن مازال القلق مستمرا على كافة الاصعدة بشأن أثر الاختلافات الكبيرة في درجة التطور بين البلدان الصناعية ، وعدم استقرار عملاتها وأسعار الفائدة ، وما سيكون لذلك من أثر على كل منها .

إننا نقيّم الاقتصاد العالمي على ضوء هذه الخلفية من الظروف غير المواتية ، التي تؤدي في ظلها عوامل الجوع وسوء التغذية والامراض التي يمكن الوقاية منها الى سقوط أعداد غير مقبولة من الضحايا . ولا بد من تذليل هذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية اذا أريد للبلدان النامية أن تتصدى للمشاكل الصعبة التي تواجهها حاليا وتنجح في الوصول الى النمو المتواصل والتنمية المستمرة . فانخفاض مستويات المعيشة ، والفجوة المتزايدة بين الشمال والجنوب ، يتعارضان مع الجهود الاخرى الرامية الى زيادة السلم والامن ، وحماية البيئة .

لن تتحقق العودة الى الرفاهية بسهولة . ومع ذلك ، فإننا عندما نستعرض الساحة الاقتصادية نلاحظ أن هناك تحسنا مستمرا في العلاقات الاقتصادية بين الدول ، مما يفتح آفاقا جديدة للتعاون الدولي . وقد شمل هذا التحسين تغييرات بعضها دولي وبعضها محلي . وهذه التغييرات ليست مؤسسية فحسب ، ولكنها أيضا تتصل بمسائل محددة . ويتجلى هذا التقدم في زيادة الاتحادات الاقتصادية في كثير من المناطق في العالم فضلا عن ابرام اتفاقات تجارية .

وعلى مدى السنوات الاربع الماضية ، سعت مجموعة بلدان الكاريبي بنشاط الى السير في هذا الطريق . وخلال تلك السنوات ، اتخذت قرارات هامة من أجل ادماج المجموعة في اقتصاد واحد . وترد آخر التدابير التي اتخذت في هذا المجال في إعلان

جراند آنسي الذي أقره رؤساء حكومات تلك المجموعة عند اجتماعهم في غرينادا في شهر تموز/يوليه من هذا العام . فهذه المجموعة التي يرتبط كل عضو فيها بالآخر من خلال فكرة المصير المشترك ، أضحت أكثر تلاحما ، يدعم أعضاؤها بعضهم بعضا . وإن موقف دول وشعوب تلك المجموعة من الدمار الذي حاق بعدة أقاليم جزرية بفعل إعصار هوغو ، لهو أبلغ دليل على شعور الإخاء القائم فيها .

وقد أسهمت المقترحات الاخيرة المتعلقة بالديون ، على الرغم من حدودها الحالية ، في إحداث تطوير تدريجي في استراتيجية الديون ، وإحياء الآمال بإمكانية حل المشكلة في نهاية المطاف . وفي هذا الصدد ، فإن الامر يستدعي التحرك على نحو أسرع فيما يتعلق بتخفيف الديون وأن يطبق هذا التخفيف على أوسع نطاق ممكن . وفي الوقت ذاته ، من الضروري أن نضمن أن لا يقضي على الآثار الايجابية لخفض الديون بعدم توافر أموال جديدة ، عند الحاجة اليها ، أو من خلال تحركات غير مواتية في أسعار الفائدة .

والتغيرات التي تطرأ على هذه العلاقات الاقتصادية واضحة أيضا في تحول الافكار ، والنهج التي تتخذها المؤسسات الرئيسية متعددة الاطراف إزاء مشاكل البلدان النامية . فهناك تطور هام يتمثل في مشاركة صندوق النقد الدولي في توفير الدعم المالي لتخفيف الديون وانقاص تكاليف خدمتها وذلك تماشيا مع الجهود التي بذلت مؤخرا للتصدي لهذه الازمة . وبالاضافة الى ذلك ، ومع زيادة عدد البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من نكسات اقتصادية ، قام صندوق النقد الدولي بتعديل سياساته فيما يتعلق باستخدام هذه البلدان لمرفق التكيف الهيكلي التابع له . وعلاوة على ذلك ، أنشأ الصندوق مرفق التكيف الهيكلي المعزز ، وقام بتعديل الشروط لكي تسمح للعديد من البلدان المنتفعة أن تعتمد على مواردها في المستقبل القريب كما نأمل .

تجرى المفاوضات التجارية متعددة الاطراف حاليا تحت اشراف مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") . وتحرز هذه المفاوضات تقدما تدريجيا ، وستظل الامكانية قائمة لإنشاء نظام تجاري أفضل وأكثر إنصافا الى أن تنتهي المناقشات . ولكن ستتضاءل هذه الامكانية اذا لم تبذل جهود صادقة من أجل الوفاء بالالتزامات الكفيلة بعدم زيادة الاوضاع تدهورا ، والتي تعتبر حيوية بالنسبة لنمو تجارة العالم الثالث .

وفي الوقت نفسه ، يسعى عدد أكبر من البلدان للمشاركة الكاملة في الاقتصاد الدولي . وقد أخذت الاستجابة لهذه التطورات تتزايد بينما تستحدث أشكال للتعجيل بهذه المشاركة . ومع تطور هذه العملية ، ينبغي أن تصبح البلدان النامية مستفيدة بالكامل عن طريق زيادة تجارتها واستثماراتها التي تصاحب اندماجها في النظام الاقتصادي الدولي ووعيها بأنها أيضا جزء منه .

وعن طريق هذه التدابير جميعا ، يمكننا أن نسير قُدما على طريق النجاح في التنمية العالمية . ويمكننا توسيع مجال التنمية بتوسيع مجال التعاون لكي يشمل سياسة دولية مناسبة للعمل في جميع المجالات الهامة بما في ذلك مجالات السلع الاساسية وتنمية الموارد البشرية .

إن مسؤوليتنا واضحة . وعلينا أن نعمل معا لوضع حد للتدهور الاقتصادي في البلدان النامية ، وهي مسؤولية يفرضها علينا التكافل والسعي لتحقيق الوئام العالمي وسوف تتاح لذلك فرص هامة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر عقدها في نيسان/ابريل من العام القادم ، وعند وضع استراتيجية انمائية دولية جديدة لتحقيق تلك الاهداف .

ويجب أن يكون العمل الذي نقوم به معبرا عن الطابع الملح للحالة ، وأن يكون إطار العمل دائما هو ذلك الاطار الذي يتيح أكثر الوسائل فعالية لتحقيق التعاون . وسواء كان ذلك التعاون ثنائيا أو متعدد الاطراف ، تعاونا اقتصاديا أو تقنيا بين البلدان النامية ، فإن غيانا على استعداد لأن تؤدي دورها فيه .

ومن المناسب تماما أن تعقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ، ولاحياء النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية خاصة ، في وقت تستعيد فيه الامم المتحدة هيبتها ، وقد بدأت من جديد في تأكيد مسؤوليتها الاساسية في صيانة السلم والامن . وفي هذا الصدد فقد اجتمع مجلس الامن باستمرار لاستعراض التطورات ولممارسة مسؤولياته في ضمان السلام العالمي .

ويرجع قدر كبير من الفضل في حدوث هذه التطورات الى الامين العام السيد بيريز دي كوبيار ، الذي تعاون تعاونا كاملا مع الدول الاعضاء في العديد من المبادرات التي اتخذت لضمان الاستقرار والتقدم للنظام الدولي السياسي والاقتصادي . ويعبر تقريره السنوي المثير للاعجاب عن العمل القيم الذي قام به هذا العام لتعزيز فاعلية الامم المتحدة ، ويسترعي الانتباه بوضوح الى بعض الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق هذا الهدف .

وعلى مدى السنين ، تبلورت مجموعة من الافكار تفيد في تحسين آليات الامم المتحدة . وتأمل غيانا أن يكون في الامكان دراسة تلك الافكار دراسة مستفيضة وتنفيذها بما يعود بالفائدة على منظمتنا وعلى عملياتها .

ويبشر الاتجاه الى التغير في المواقف بالخير بالنسبة لمستقبل الامم المتحدة ، وينبغي اذا استمر هذا الاتجاه أن يتيح تحقيق امكاناتها الكامنة بالكامل . وقد آن الاوان لتعميق هذا الايمان الجديد بالامم المتحدة حتى تمضي قُدما في توسيع نطاق انجازاتها .

ومن الواضح أن المنظمة ستواجه بمطالب جديدة نظرا لما أحرزته من نجاحات . فسيوكل اليها ، على سبيل المثال ، دور لضمان التنفيذ الدقيق للاتفاقات التي تم التوصل اليها في مجال تسوية المنازعات . واذا نحن توانينا ، فإن مكانة المنظمة التي استردتها مؤخرا سوف تتلاشى ، ويعود العالم مرة أخرى نهبا لنزعات المغامرات غير المستحبة .

ومن المهم أيضا ، كما أشار الامين العام ، أن يكون هناك استعداد أكبر لاستخدام الدبلوماسية الوقائية المبكرة ، لان لها مزايا واضحة بالمقارنة بالتدابير العلاجية التي تأتي في الغالب متأخرة ومكلفة وأقل فعالية .

ولهذا ، دعونا في بداية هذا العقد ، عقد السلام والقانون الدولي ، نعقد العزم على استكشاف فوائد حل المنازعات بالوسائل السياسية والقانونية بدلا من التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا . ولنعقد العزم أيضا على أن نستفيد بدرجة أكبر من محكمة العدل الدولية لخدمة قضية السلام .

وقد أصبحت الامم المتحدة ، وهي في قمة النجاح ، في وضع مثالي لشن هجوما كبيرا على حشد من المشاكل التي مازالت تحاصر الدول ، المتقدمة منها والنامية على السواء .

ولنرفع في هذه الدورة لواء الوحدة والتعاون ، ونعمل من الآن فصاعدا من أجل اقامة نظام يتسم بالسلم الدائم والرخاء .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، إن صعود الدرج المؤدي الى هذه المنصة ، والكلام أمام الجمعية العامة للامم المتحدة ، مصدر شرف عظيم لي دائما . واليوم يكتسب هذا الشرف أهمية أكبر لدى وفدنا ، اذ يسعدني أن أقدم لكم ولشعب وحكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية تهانينا وأفضل تمنياتنا لانتخابكم بالاجماع رئيسا للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة .

كما يشرفني أيضا أن أنقل اليكم رسالة تهنئة شخصية من الاب والتر ه . ليني ، رئيس وزراء جمهورية فانواتو . فهو يبعث اليكم بأجمل تحياته بوصفكم صديقا ، ورجلا لا يعد فقط إبنا أبيا لنيجيريا ، بل وإبنا أبيا لفانواتو أيضا . ونحن نذكر أن اللقب الفخري "زعيم" قد خلع عليكم في احتفال خاص أثناء زيارة قمتم بها لفانواتو في عام ١٩٨٥ ، بوصفكم رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للامم المتحدة . ولهذا فإن فرح وزهو نيجيريا بانتخابكم هو فرح وزهو تشارك فيهما فانواتو أيضا .

وسوف أقاوم ، توخيا للايجاز ، تكرار الكلمات الكثيرة التي قيلت في الثناء على مهاراتكم وخبراتكم الدبلوماسية ، وبدلا من ذلك سأكتفي بأن أضم صوتي وصوت وفدنا الى تلك الكلمات والمشاعر التي أُعرب عنها . ونحن نفضل أن نسترعي الانظار الى أربع كلمات يجد أولئك الذين تشرفوا بمعرفتكم شخصيا أنها أنسب ما يقال في وصفكم . وهذه الكلمات الاربع هي الاخلاص والشجاعة والكرامة والشخصية المتكاملة . هذه الصفات الاربع لا تجعلكم فقط إبنا أبيا لبلدكم ولافريقيا ، وإنما أيضا لكل من يعتزون بهذه الفضائل .

ونحن نشارك في التحية التي وجهها وزير خارجية نيجيريا الى مجموعة الدول الافريقية ، وخاصة الى حكومتي الكاميرون ومصر ، عندما خاطب الجمعية العامة وعبر عن الامتنان لتوافق الآراء الافريقي الذي أدى الى انتخابكم . كما نضم صوتنا أيضا الى كلمات التقدير المؤثرة التي خاطبتم بها صديقنا وشقيقنا ، السيد بول باميلا انغو ، الممثل الدائم للكاميرون . فما أعربتم عنه بهذه المناسبة يا سيدي الرئيس ، وهو مما نوافق عليه ، هو أكبر بكثير من العواطف المعتادة .

ونحن نرحب بوكيل الامين العام ، السيد رونالد سبيرز - وهو دبلوماسي بارز - في منصبه الجديد ونتمنى له كل الخير . ونهنئ أيضا سلفكم السيد دانتي كابوتو ، وزير خارجية الارجنتين السابق ، على العمل الذي أداه بتفوق . لقد تصادف أن صحبت رئاسته تطورات تاريخية معنية أسهمت في إيجاد مناخ جديد ينبغي أن نستفيد منه الآن في جهودنا لتعزيز الامم المتحدة ، واحتمالات تحقيق العدالة والسلم الدائم في العالم .

ليس هناك شك في أن المناخ الدولي الراهن أفضل بكثير مما كان في أي وقت مضى خلال حياة معظم من يقطنون هذا الكوكب حاليا ، إذ أن أمامنا الآن فرصة لنعبر العتبة ونضمن ألا تعمد البشرية الى تدمير الحياة كما نعرفها من خلال صراع نووي بين الدولتين العظميين . ومع ذلك ، فإن مشكلات كبرى عديدة مازالت تحيق بالإنسان . وفي اعتقادنا أن الإخلاص والشجاعة والكرامة والنزاهة ستظل صفات أساسية في عملية بناء السلام والعدالة والحفاظ عليهما ، وبناء عالم أفضل لكل رجل وامرأة وطفل في كل ركن من أركان المعمورة .

إننا نرحب ونحيي الاتجاه الجديد إلى الصراحة والاحترام المتبادل والمناخ الأكثر ودا الذي يطبع العلاقات الحالية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ومع ذلك ، فلن نكون صادقين مع أنفسنا ، ومع التاريخ ، إذا ما نسينا أن كثيرا من المشاكل التي تواجه الإنسان اليوم ليست نتيجة للعداوات التي ولدت بعد الحرب العالمية الثانية بين هذين البلدين الكبيرين بل هي نتيجة لتناقضات قديمة ومظالم تسبق الحرب الباردة ، تكشف عن نواقص الجنس البشري ، فضلا عن المؤسسات المختلفة التي أقمناها .

وقد قال أحد الحكماء : "إن الحياة غالبا ما تسخر من غرور الإنسان" . فبينما كان البعض يسارعون لكي يبنوا بلا روية وينشروا أسلحة للدمار الشامل وأحدث وأكثر قوة ، كانت الطبيعة تثبت ، بانتظام متكرر ، أن بإمكانها التغلب على الإنسان بإطلاق الأعاصير والزوابع والزلازل والفيضانات والجفاف ، وبذلك تحدث المزيد من الموت والدمار إذا كان ذلك ما نريده . وبينما قام البعض بإجراء تجارب على الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية التي يطلق عليها وصف القتلة الصامتين ، قدمت الطبيعة المزيد من الأمراض المعدية لتروي فينا الظمأ الى إنزال الألم والمعاناة ببشر آخرين . وبينما قام البعض بتعاطي المخدرات الى حد مفرط ، فقد كشفت الطبيعة أن أولئك المدمنين أنفسهم يستهلكون بها جسمهم في النهاية .

وبينما سعى البعض وبأنانية لبناء معابد وثنية للثروة المادية ، دون اعتبار كبير لمستقبل كوكبنا ، ردت الطبيعة على الإنتهاك المتكرر لبيئتنا بالطريقة الوحيدة

التي تستطيعها ، وذلك بالكشف عن مدى ندرة الموارد الأرضية ، ومدى ضعف قدرتها على مدنا بأسباب الحياة وإعالتنا . وبينما أنفق البعض طاقتهم في جهود حمقاء لينكروا على الآخرين إنسانيتهم ، لا لشيء إلا للاختلاف في لون بشرتهم ، أو معتقداتهم السياسية ، أو فوارقهم الثقافية ، أو لغتهم ، أو جنسهم ، قامت الطبيعة مرة تلو المرة بالكشف عن أننا إذا لم توحدنا الحياة ، فاننا سنتوحد لا محالة في الموت وإلى الأبد .

لقد آن الأوان لندرك جميعا أنه إذا لم يكن هناك مستقبل لكل واحد منا ، فلن يكون هناك مستقبل لأي واحد منا . وهكذا فإن وزير خارجية الفلبين ، السيد راؤول س . مانغلابوس ، قد تحدث بإسمنا جميعا - وليس فقط باسم الفقراء في بلده - عندما كان مما قاله في كلمته البليغة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ : "لا يولد الإنسان اليوم بخطيئة أصلية فحسب وإنما أيضا بديون أصلية". (A/44/PV.1 ، ص ٣٣)

هذا الواقع الذي تقشعر منه الأبدان ، والذي تؤكده حقيقة أن العالم النامي مدين الآن للعالم المتقدم بما يزيد على ١,٣ تريليون دولار ، ينذر بمستقبل لا أمل فيه لمعظم شعوب العالم . وفضلا عن ذلك ، فان هذه الديون التي وصلت الى معدلات لا يمكن التحكم بها ، لا يزال ينمو وينمو ، وليست هناك نهاية منظورة يقف عندها .

ولعلنا نضطر الى التذكير باجتماع دولي عُقد مؤخرا وجرت فيه مناقشة لأزمة الديون ، ولجوانب أخرى من المطالبة بإقامة عدالة اقتصادية ، لكنه لم يسفر عن نتائج تذكر . وهناك شواهد مشجعة على أن هذه الرسالة الملحة قد أخذت بالوصول أخيرا . غير أن ترك المجتمع الدولي لهذه المشكلة دون التوصل الى حل بطريقة شاملة ، يقرّب دول العالم النامية ، كل يوم ، من هاوية اقتصادية وكارثة اجتماعية يمكن أن تكون مدمرة .

وليست كل الشرور الاقتصادية في البلدان النامية ناجمة عن اتخاذ - أو عدم اتخاذ - إجراءات من قِبَل العالم المتقدم . ولا شك في أن البلدان النامية تتحمل بقسط وافر من المسؤولية عن النواقص التي تحيق بالكثير من إقتصادياتها . ومع ذلك ،

فإن المعدلات المتردية للتبادل التجاري - وطابعها الانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية ، والتدفق العكسي لرؤوس الأموال ، وتزايد الضغوط الحمائية - كل ذلك ، قد جعل النداءات من أجل عدالة اقتصادية دولية ، بالنسبة لمعظم العالم ، أمرا ملحا للغاية .

وهناك حاجة الى المزيد من التشدد في المسائل المالية ، وممارسة ضبط النفس ، ولكن ليس على حساب أولئك المحرومين في العديد من البلدان النامية . فلن يكون ذلك عملا أحمق فحسب بل إنه غير أخلاقي أيضا .

ومن المفارقات ، أن أولئك الذين كانوا من أوائل الداعين لاعتماد قيود مالية قاسية بالنسبة للقطاعات الاجتماعية في البلدان النامية ، هم أنفسهم في معظم الأحيان آخر من يقبل وضع حدود عندما يتعلق الأمر بالنفقات العسكرية وبالوسائل الجديدة للموت والدمار . ان البلدان النامية عموما تجد من الصعوبة بمكان الحصول على ائتمانات اقتصادية تكفي لتطوير بنيتها الاجتماعية ، ولكن نفس هذه البلدان تجد من الأسهل عادة الحصول على ائتمانات اقتصادية لتغذية الإنفاق العسكري المفرط .

وبينما كانت بعض الدول مشغولة بتكريس موارد وطاقات هائلة لبناء دفاعات عسكرية معقدة والحفاظ عليها ضد أعداء خارجيين حقيقيين ووهميين ، فان عدوا آخر لنا جميعا أشد مكرا وعتوا كان مشغولا أيضا . وهذا العدو قد طور قدرة تهددنا جميعا ، بصرف النظر عن حجمنا وثروتنا وقوتنا ، وبصرف النظر عن معتقداتنا . هذا العدو لا يعرف احتراما للحدود الدولية ، ولا يحترم القوانين ، ولا يعرف حدودا للياقة . وهو عدو وحشي ، بلا مبادئ أو أخلاق مثله مثل العدو السابق الذي تمثل في الإنجاز الدولي بالبشر والمعروف بتجارة الرقيق . عدو اليوم - الاتجار الدولي بالمخدرات - يمثل خطرا راهنا وداهما على المجتمع المتمدن المعاصر . فمن يستعصي على الإدمان يحاولون رشوته ؛ ومن يستعصي على الرشوة يحاولون إرهابه ؛ ومن يستعصي على الإرهاب يحاولون قتله وتدميره .

ومن يشتغلون بهذه التجارة لا يستحقون منا شفقة أو رحمة . إنهم الشر مجسدا ، ويجب مواجهتهم بكل الوسائل المتاحة لنا ، تماما كما حدث مع تجار العبيد في الأجيال السابقة عندما واجههم الإنسان المتحضر والحكومات والمؤسسات المتمدينة ؛ وكما حدث للرعيل الأخير من ممارسي إبادة الجنس البشري عندما وقف المجتمع الدولي في وجههم في الحرب العالمية الثانية وفي المحاكم الدولية فيما بعد ، والتي أدانت جرائمهم ضد الانسانية إلى الأبد .

واليوم ، فإن الشجاعة التي أبدتها حكومة كولومبيا وشعبها تمثل تحديا تاريخيا لنا . فإذا ما فشلنا في مواجهة هذا التحدي - وإذا ما سمحنا بأن تقف كولومبيا وحيدة في مواجهة الشر - سنكون قد كتبنا نهاية الحضارة الحديثة . إن رسالة السيد فرجيليو باركو ، رئيس جمهورية كولومبيا التي أدلى بها هنا في الجمعية العامة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، قد هزتنا جميعا ودعتنا للوقوف تحية له . لتكن تلك الرسالة أيضا دعوة للوقوف متحدين لنقاتل من أجل شعوبنا - من أجل مستقبل أبنائنا .

ان كاتبا مسرحيا شابا ، نشأ في قطاع من مدينتنا المضيفة تصدّر الانباء مؤخرا ، قد أنجز عملا يتشابه كثيرا مع حدث مأساوي وقع مؤخرا في حيه السكني القديم . وعقدة المسرحية تدور حول عمل من أعمال العنف العرقية التي لا مسوغ لها ، ويكشف عن العواطف البدائية لأشخاص هذه المسرحية . وفي نهاية المسرحية ، هناك رجل كان يقف جانبا ويراقب الضرب المميت للضحية السوداء ، يفاجئه رد الفعل القوي من جانب صديقته . ولكي يبرئ نفسه ، نراه يقول متعجبا : "... الحياة قصيرة . والماضي انتهى . لنهتم بأنفسنا . وعندما تسقط القنبلة ، سنموت جميعا على كل حال" .

أجابت عليه بنظرة ثاقبة :

"ان العالم لن ينتهي بقنبلة . ولكنه سينتهي على أيدي أمثالك من الناس الذين يقفون دون أن يفعلوا شيئا".

وبعد أسبوع من بدء التدريبات على هذه المسرحية وقعت حادثة قتل مأساوية ونالت حظها من الأنباء في الحي السكني القديم الذي نشأ فيه المؤلف والذي تدور فيه المسرحية . ان موضوع هذه المسرحية كان يمكن أن يكون بسهولة عجز المجتمع الدولي عن عمل أي شيء في مواجهة الإتجار بالمخدرات ؛ ويمكن أن يكون أيضا وبسهولة وقوف العالم دون أن يحرك ساكنا وهو يرى تفتت الدولة في لبنان ؛ ويمكن أن يكون أيضا وبسهولة عن وقوف البعض منا يتفرجون على الإنتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ببساطة يمكن أن تكون المسرحية عن أولئك الذين اختاروا الوقوف موقف المتفرج في كل وقت يبرهن فيه شعب جنوب افريقيا على أنه نال من الفصل العنصري ما يزيد على حد الإشباع . ببساطة يمكن أن تكون المسرحية عن الذين اختاروا أن يقفوا موقف المتفرج عندما قررت شعوب ناميبيا وكاليدونيا الجديدة وشعوب الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تستعيد هويتها وسيادتها ومستقبلها .

وفي هذا الصدد ، نلاحظ النداء المؤثر جدا الذي وجهه السيد جاو دي ديوس بينهيرو ، وزير شؤون خارجية البرتغال ، مطالبا المجتمع الدولي بأن لا يبقى صامتا إزاء الحالة في تيمور الشرقية . وحكومة وشعب فانواتو لن يقفا موقف اللامبالاة إزاء الأوضاع في تيمور الشرقية والصحراء الغربية والأقاليم الصغيرة الأخرى التي يميل البعض الى تجاهلها لدى تقييم حالة العلاقات الدولية الراهنة . فالتقدم الذي أحرزه العالم لن يقترب في نظرنا من التقدم الذي كنا نرجوه ما لم يُسمح لشعوب هذه الأقاليم أن تعبر عن إرادتها وتقرر مصيرها بحرية .

بالقرب من شواطئ فانواتو بدأ شعب كاليدونيا الجديدة والحكومة الفرنسية مبادرة مبدعة قد تثبت قدرتها على توفير إطار لتقرير مصير حقيقي وإيجاد حل عادل ودائم لإقليم جنوب المحيط الهادئ هذا الذي يحفل تاريخه بالمعاناة . ونحن لا نزال نؤيد الانتقال المبكر الى كاليدونيا الجديدة المستقلة وفقا للتطلعات المشروعة لشعب كاليدونيا الجديدة المستعمر .

لا يزال رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ينظرون الى عملية تصفية الاستعمار على أنها عملية ذات أولوية دولية هامة . وفي مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز التاسع ، الذي انعقد في بلغراد ، يوغوسلافيا ، كرر رؤساء الدول أو الحكومات وأكدوا مجددا التزامهم بالعملية التي نالت بموجبها معظم البلدان الحاضرة هنا اليوم استقلالها السياسي . وقالوا بالنسبة لمسألة كاليدونيا الجديدة :

"نحث بقوة أن تبقى مسألة ... قيد النظر في الأمم المتحدة الى أن تُلبّى الشروط المقبولة دوليا لتقرير المصير ، وفقا لمبادئ وممارسات الأمم المتحدة" .

أدت عملية الحوار الهامة الى إعادة السلم والمناخ السياسي الهادئ الى كاليدونيا الجديدة . وفانواتو ، بوصفها بلدا مجاورا ، تشيد بالتدابير التي اتخذت لإنهاء العنف وإصلاح النظام الاجتماعي القديم . ونحن سنواصل تأييد العملية الجارية في كاليدونيا الجديدة مادام شعبها يواصل العمل في ذلك الإطار ، وما دام ينظر الى العملية على أنها آلية للتطور السياسي في بلده .

نحن ممتنون للتفهم والتأييد الذي أبداه المجتمع الدولي حيال هذه القضية . وندرك أنه ليس من السهل دائما أن تُفهم وتُقدر جميع أنات شعوب الاقاليم الصغيرة ، الواقعة في مناطق نائية ، المطالبة بالعدالة . ونعرف أيضا أنه ليس من السهل دائما - نظرا للقيود والضغوط الاخرى - أن تتجاوب دولة عظمى على نحو إيجابي . وقد أظهرت فرنسا عظمة فريدة ، وشجاعة وتعاطفا نادرين ، باستعدادها للاستماع الى مظالم شعب كاليدونيا الجديدة ، واستعدادها لوضع مبادرة جديدة جريئة في محاولة لمعالجة هذه المظالم .

ما من شيء يسعدنا أكثر من أن نرى بأم أعيننا حكومة جنوب افريقيا وقد تملكتها العظمة والشجاعة والمحبة لترقى الى مستويات تعهداتها التي قطعتها على نفسها للنهوض بتصفية الاستعمار في ناميبيا ، والمساعدة على ظهور جنوب افريقيا جديدة تقوم على الأمانة والعدالة والمساواة . إلا أننا نشاطر الذين يشككون في صدق حكام بريتوريا الحاليين شكوكهم .

إن ناميبيا سائرة على طريق الاستقلال على الرغم من العقبات العديدة التي وضعها نظام الفصل العنصري في الطريق . ونحن نشعر بالسعادة لاحتمالات استقلال ناميبيا وأخذها مكانها الصحيح في مجتمع الدول . إلا أنه يتعين على بقية العالم أن تتأكد من أن جنوب افريقيا ستفي بالتزاماتها - جميع التزاماتها - لا بالالتزامات التي تراها مناسبة لها فقط .

أما جنوب افريقيا نفسها ، فقد غدا واضحا أن الفصل العنصري فيها محكوم عليه بالفشل . فمذهب التفوق العنصري الشائن هذا رفضه الجميع ، باستثناء الذين لا تزال قلوبهم وعقولهم تعيش في العقود الأولى من القرن التاسع عشر حيث تعد ملكية الإنسان لإنسان آخر أسلوبا مقبولا اجتماعيا لتحقيق الثروة والسلطة .

واليوم ، يجد الذين يسجنون نيلسون مانديلا أنه يتمتع في حبسه الإنفرادي بحرية أكبر مما يتمتع به سجانوه . فحريته حرية الكرامة التي لا يمكن أن تتلاشى أبدا ، وحرية الارادة التي لا تُكْسر أبدا ، وحرية الضمير الذي لا يقبل المساومة . أما حبس سجانيه فحبس أخلاقي للذين يأكلهم الحسد والحقد .

ان الذين يحكمون جنوب افريقيا يحاولون تحقيق المستحيل . لقد حاولوا حبْس بلد بأسره حبسا لا نهائيا . ان هذا القمع قد ينجح مؤقتا ، الا أن التاريخ يعلمنا أن هذا النجاح قصير الأجل دائما . واليوم ، تدور أكبر عملية خروج من السجن عرفها التاريخ . وعما قريب ستصبح جنوب افريقيا حرة ، وسيكون بوسع شعب ذلك البلد بأكمله تشاطر ثروتها ومستقبلها .

أضاف إعصار هوغو ، الذي ضرب مؤخرا شرقي الكاريبي وأجزاء من الولايات المتحدة ، إسمه الى قائمة الكوارث الطبيعية الطويلة ، التي لا تزال تحل بالبشرية . وإننا نعرب عن تعاطفنا وتعازينا لضحايا هوغو وننضم الى المنادين بتقديم مساعدة طارئة ومساعدة طويلة الأجل لبناء ما دُمِّر .

على الرغم من أن آثار الإعصار كانت رهيبة ، لا يمكننا إلا أن نلاحظ أن الإنسان لا يزال مصمما كما يبدو ، لأسباب يصعب فهمها ، على محاكاة الطبيعة أو بَزّها في قدراته التدميرية . فحماقة الإنسان لا تعرف حدودا كما يبدو .

ففي الوقت الذي نعرب فيه عن حزننا لضحايا الإعصار هوغو ، يستمر إجراء التجارب النووية في جنوب الهادئ . لماذا ؟ نحن لا نفهم السبب . فكل وفد من الوفود التي شاركت في المناقشة العامة عقّب على المناخ الدولي الإيجابي الجديد وعلى إمكانيات السلم العالمي التي تعززت كثيرا . فلماذا إذن يتعين على شعب جنوب الهادئ أن يرى استمرار انتهاك بيئته في تجارب الأسلحة النووية ؟ ولأي صراع تلزم هذه الأسلحة ؟ ومن الذي أساءت اليه شعوب الهادئ المحبة للسلام ؟ لماذا يتعين استخدام أراضينا ومياهنا وأجوائنا لتجريب أسلحة لا يريد أي شعب في أي اقليم آخر أن تجرب في أراضيه أو مياهه أو أجوائه ؟

نحن نشعر بالغبطة لمشاعر القلق التي عُبّر عنها مؤخرا حيال البيئة . إلا أننا نجد مفارقة كبيرة في مشاعر القلق هذه . إننا بانتظار أصوات جديدة تنضم الينا للمطالبة بإنهاء التجارب النووية في البيئة . وبانتظار أصوات جديدة تنضم إلينا للمطالبة بإنهاء إلقاء المواد الخطرة في بيئتنا . وبانتظار أصوات جديدة تنضم إلينا للمطالبة بوضع نهاية فورية لصيد الأسماك الشبكي الجرفي الذي يدمر البيئة البحرية . وبانتظار أصوات جديدة تنضم إلينا للمطالبة بتوزيع أكثر إنصافا وعالمية للموارد التي استخرجت بالفعل من الأرض .

سنواصل التعبير عن شواغلنا البيئية القوية وتوضيحها . وسنفعل ذلك لا من أجل مواكبة أي تقليعة موجودة ، ولا لإدراك جديد لهشاشة الخيط الرفيع الذي تدعم البيئة بواسطته الحياة على كوكبنا سنفعله انطلاقا من احترامنا التقليدي للتوازن الهش للغاية للحياة التي نسميها بيئتنا . إننا نفعل ذلك انطلاقا من قلقنا على المستقبل ، ولأننا نعرف أن ما من مكان آخر لأبنائنا - وأبنائهم - يذهبون اليه سوى زوايا الأرض الأربع . وسنفعل ذلك لأننا لا نريد أن ينتهي عالمنا لأن العديدين لا يعملون شيئا - أو لا يعملون ما فيه الكفاية - في الوقت الذي ينبغي فيه عمل الكثير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فانواتو وأرجو أن يبعث برسالة الى رئيس الوزراء وإبلاغه بأنني أتقبل بتواضع وتقدير الرسالة التي تفضل بإرسالها اليّ .

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط الجمعية علما بأن البند ١٥٦ المعنون "تقديم مساعدة طارئة الى انتيغوا وبربودا ، وجزر فرجن البريطانية ، ودومينيكا ، ومونتسيرات ، وسانت كيتس ونيفيس" والذي قررت الجمعية النظر فيه على وجه الأسبقية سينظر فيه باعتباره البند الثاني بعد ظهر يوم الخميس ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد كارتر (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني يا سيدي الرئيس ، أن أهنئكم بحرارة على انتخابكم للرئاسة . فجزر البهاما واثقة أن خبرتكم الواسعة . وشهرتكم بوصفكم دبلوماسيا ممتازا سوف تسهل كثيرا أعمال هذه الدورة وتعزز نجاحها . واسمحوا لي أن أعبر أيضا عن تقديري العميق لسلفكم السيد دانتي كابوتو وزير خارجية الارجنتين السابق لأسلوبه الفذ الذي ترأس به مداولاتنا خلال الدورة الثالثة والاربعين .

لقد كان أميننا العام دائما نصيرا لا يفتر للسلم ، ويعزى الشيء الكثير من النجاح الذي حققناه منذ الدورة السابقة الى خبرته وقيادته . جزر البهاما تهنئه بحرارة لجهوده الممتازة التي بذلها في العام الماضي .

وإنني أخاطب هذه الجمعية بعد اسبوعين فقط من الإعصار هوغو الذي صب جام غضبه على جيراننا في شرقي البحر الكاريبي ، وعلى طول الساحل الجنوبي الشرقي للبلد المضيف . وبالنيابة عن جزر البهاما ، حكومة وشعبا ، أود أن أسجل تعاطفنا الخاص مع تلك البلاد التي عانت من خسائر بشرية ومالية فادحة ، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم كل مساعدة ممكنة ، وخاصة لدول البحر الكاريبي الصغيرة التي عانت خسائر بالغة امتدت الى أسس وجودها الاقتصادي ذاته .

نحن الآن في عام ١٩٨٩ ، وهي السنة الاخيرة في عقد التسعينات . ونحن في مفترق طرق هام في الشؤون الانسانية يتحتم علينا فيه أن نتأمل ما حققناه من نجاح ، والإحباطات التي ألمت بنا في الثمانينات ، وأن نتطلع بتفاؤل الى تحديات التسعينات . وهناك ما يبرر التفاؤل ، مهما كان محدودا ، فقد بات من الواضح خلال الدورة الثالثة والاربعين أنه قد انبلج فجر عهد جديد من الأمل والتعاون أثار اهتماما جديدا بمنظمتنا . ومع هذا العهد الجديد من الأمل تجددت مكانة الأمم المتحدة ، كما تجددت مصداقيتها ، والالتزام المتزايد بكفاءتها . ويعتبر تخفيف التوتر بين الدولتين العظميين ، ومواصلة التقدم الدولي نحو خفض الترسانات العسكرية في أوروبا ، من الأسباب الاضافية لتجدد تفاؤلنا .

لقد أحرز تقدم في المفاوضات وكشفت الجهود المبذولة فيها ، على أمل أن تؤدي الى حل سلمي للنزاعات في أمريكا الوسطى ، وفي أنغولا ، وفي أفغانستان ، وفي كمبوتشيا ، وبين ايران والعراق . وتثني جزر البهاما على التقدم الذي أحرز في ناميبيا ، وتتطلع الى الترحيب بها وسط المجتمع الدولي .

ومن النجاحات الأخرى التي تحققت ، الاتفاقية الدولية الجديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، كما حصلت منظمتنا أيضا على تقدير رسمي في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ عندما منحت جائزة نوبل للسلام من أجل جهودها في حفظ السلام . وقد أرسلت بعد ذلك قوتان تابعتان للأمم المتحدة لرصد اتفاقات وقف إطلاق النار في أفغانستان ، وعلى الحدود بين ايران والعراق . كما هيئت قوة أخرى من أجل ناميبيا ، ويجري الإعداد الآن لإيفاد بعثة جديدة للتحقق الى أمريكا الوسطى .

وعلى الرغم من هذه الإنجازات الحميدة فإن المجتمع الدولي لايزال معرضا للاحباطات . وبالتالي فإن جدول أعمال منظمتنا يتضخم باستمرار ، مع ما يترتب على ذلك من ضغط على مواردها الشحيحة أصلا .

إن انتشار الأسلحة النووية يهدد بفناء العالم . كما أن اللجوء الى الأسلحة التقليدية يرهق الموارد المحدودة بالفعل والمخصصة للرعاية الاجتماعية ، وخاصة

بالنسبة للبلدان النامية . ولذلك فمن المحتم على الحكومات المسؤولة أن تعيد النظر في العوامل السياسية التي تقرر سياساتها التسليحية* .

وكانت جزر البهاما من الدول التي أصيبت بخيبة أمل لعدم إحراز تقدم كبير في الدورة الاخيرة للجنة نزع السلاح ، ولكنها ترحب بما أحرز من تقدم رغم ضآلته ويحدوها الأمل أن يحقق هذا النهج التدريجي ثمارا أوفر في المستقبل . ولهذا انضمت جزر البهاما الى الدول الداعية الى عقد مؤتمر تعديلي لتحويل معاهدة الحظر الجزئي الحالية الى معاهدة حظر شامل . كما نرحب بالمؤتمر الاستعراضي الرابع المقرر عقده عام ١٩٩٠ . ومما شجع جزر البهاما البيانات التي أدلى بها خلال هذه المناقشة من قبل رئيس الولايات المتحدة الامريكية ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، ويحدوها الأمل أن يقدم المجتمع الدولي الدعم اللازم للإزالة التامة لتلك الاسلحة ذات الاثر المدمر الشامل والعشوائي .

ولاتزال كثير من الامم مثقلة بمشاكل اقتصادية خطيرة ، فهي تواجه خطر الفقر ، والقيود الحمائية ، وأعباء الديون الباهظة ، وتدهور أسعار السلع الاساسية . وتؤكد الحالة الراهنة للاقتصاد العالمي الحاجة الماسة الى الحوار ، والنهج المتكامل لحل المشاكل القائمة بين الشمال والجنوب ، مما يسمح للبلدان النامية بأن تنتقل من التكيف الى التنمية .

ولذا تأمل جزر البهاما أن تنجح الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي . فمن شأن هذه الدورة الاستثنائية أن تتيح لنا الفرصة لتحديد التغيرات التي وقعت في الثمانينات ونستعين بها في الاتفاق على المبادئ التي سنسترشد بها في التسعينات وما بعدها . وبذلك يمكن وضع استراتيجية دولية شاملة وعملية للتنمية في العقد الانمائي الرابع . وتتمنى جزر البهاما أن تعالج الاستراتيجية الدولية للتنمية النتائج الاجتماعية التي ترتبت على البيئة الاقتصادية السلبية الحالية .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جايا (بروني دار السلام) .

ونعتقد أن على الامم المتحدة ، بوجه خاص ، أن تضطلع بدراسة مباشرة وشاملة ، لمحنة ملايين الناس في العالم النامي الذين يضطرون ، بسبب الفقر والجوع الى البحث عن الكفاف في البلاد الاجنبية ويعرضون في ذلك حياتهم نفسها للخطر . وفي الغالب ، كان هذا النزوح من البلدان النامية الى بلدان نامية أخرى ، ويجد هؤلاء الناس أنفسهم في حيرة ما بين مكتب المفوض السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتفاقات المتعلقة بالعمال المهاجرين . ولا يحظى من يهاجرون لأسباب اقتصادية بالمساعدة التي توفر للاجئين السياسيين . كما أنه ليس في وسع البلدان التي يهاجرون اليها أن تتطلع الى المجتمع الدولي لتخفيف الاعباء الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها هذه الهجرة . وهناك حاجة ملحة لأن يعالج المجتمع الدولي هذه المسألة الحرجة . وللمدى الممكن ، لابد أن تشتمل الاستراتيجية الدولية للتنمية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع تدابير تعاونية محددة لمساعدة من يضطرون الى الهجرة لأسباب اقتصادية ، ومساعدة البلدان التي تضطر لمواجهة هذه المشكلة .

أود الآن أن أسترعي انتباهكم الى محنة دولة كاريبية مجاورة لنا هي جمهورية هايتي التي يخوض شعبها كفاحا باسلا من أجل التحرر من قرون من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي بينما يسعى في نفس الوقت الى بناء المؤسسات الديمقراطية اللازمة من أجل المزيد من الاستقرار . لذلك من الملح بصفة خاصة أن تقوم المنظمات الدولية والبلدان المانحة بتقديم الدعم لطموحات الشعب الهايتي عن طريق إعادة تقديم المساعدات المالية والتقنية لهذه الدولة وزيادتها .

وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، نشعر بالتشجيع لالتزام حكومات المنطقة بالسعي الى تحقيق سلم دائم وثابت هناك ، كما اتضح من اعلان تيلا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ . وتدعو جزر البهاما كل الدول الى الاحجام عن أية أنشطة من شأنها أن تحبط الجهود السلمية هذه وتؤدي الى تفاقم الصراع . ونحن على علم بصفة خاصة بأنه بينما يتعين على الاقليم حسم مشاكله بنفسه دون التهديد بتدخل أجنبي ، فيتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يقدم كل مساعدة ممكنة بالاضافة الى الدعم المادي والأدبي لعملية السلام وأن يقدم المعونة الاقتصادية الاساسية لمن نكبوا بسنوات من الحرب بالتخريب .

وتود حكومتي أن تعرب عن تضامنها مع شعب بنما في جهوده من أجل إرساء حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية في جمهورية بنما . وتؤيد جزر البهاما بشدة بيان منظمة الدول الامريكية بأن حل مشكلة بنما هو حق خالص للبنميين ، ولكن في حل أزمة بنما يجب احترام المبادئ الديمقراطية من خلال ممارسة شعب بنما ممارسة حرة لسيادته وتقرير مصيره .

وفي حقيقة الأمر ، تكرر جزر البهاما التأكيد على حق جميع دول منطقتنا في العيش في سلام داخل حدود آمنة . وندعو الجميع الى الاعتراف بحقوق السيادة الاقليمية لكل دول المنطقة واحترامها ، بما في ذلك بليز وغيانا .

إن السلم في الشرق الأوسط لايزال بعيد المنال . وبينما تؤكد جزر البهاما مرة أخرى تأييدها لحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ، تؤكد مرة أخرى أيضا تأييدها لحق الفلسطينيين في الحصول على وطن خاص بهم . والقضية الفلسطينية ليست إلا أحد عناصر الحالة المعقدة السائدة في الشرق الأوسط . ومشاكل لبنان تمس الحاجة الى حسمها أيضا .

إن المشاركة في مجتمع الأمم تتطلب بالضرورة الاتفاق على المعايير والمبادئ التي يحددها ذلك المجتمع واحترامها حتى يتمكن من البقاء وحتى يمكن للنظام أن يستتب . وفيما يتعلق باحترام حقوق الانسان فإن تلك المعايير موجودة ببلاغة في ميثاق الأمم المتحدة ومفصلة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان . وعندما تسمح حكومة بارتكاب الأعمال الوحشية والفظائع وترتكبها ضد مواطنيها تتجاوز أعمالها الحدود الوطنية وتتحدى أهم المبادئ الأساسية للمجتمع الدولي . وترى جزر البهاما أن حقوق الانسان في هذه الظروف تصبح موضعا للقلق العالمي المشروع . وبالتالي وجب أن يكون الملاذ الذي يلجأ اليه المواطنون هو مجتمع الأمم .

وفيما يتصل بانتهاك حقوق الانسان أود أن أتناول الحالة في جنوب افريقيا . بينما ترحب جزر البهاما بالتقدم المحرز في ناميبيا وأنغولا ، لابد لها من الإعراب عن قلقها العميق لأن نظام الفصل العنصري لايزال يزدهر في جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك فإن تقييد حق التصويت السياسي لأسباب عرقية يشهد مرة أخرى على الظلم الذي تواصل حكومة جنوب افريقيا ممارسته ضد أغلبية الشعب .

وترى جزر البهاما أن المجتمع الدولي لم يستخدم بعد جميع الاستراتيجيات التي يمكن أن تشكل ضغطا فعالا على جنوب افريقيا لكي تستأصل شأفة الفصل العنصري . وبالتالي فإننا نؤيد تأييدا تاما عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن سياسات الفصل العنصري في كانون الأول/ديسمبر . ونشارك وجهة النظر القائلة بأن فرض جزاءات الزامية شاملة هو أنجع الاجراءات المتاحة للمجتمع الدولي لإجبار جنوب افريقيا على إنهاء نظام الفصل العنصري البغيض .

إن تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار فيها مازال من أهم التحديات التي تواجه البشر وتؤدي الى الفوضى في المجتمعات وتعصف بالاقتصادات وتهدد أمن الدول في جميع أنحاء العالم . ويجري الاضطلاع بجهود عملاقة لوقف المد الصاعد في الاتجار غير المشروع في المخدرات ، ومع ذلك لم يتوقف الاتجار ولم يتقلص الطلب .

وقد قال السير ليندن و . بيندلينغ رئيس وزراء جزر البهاما في تصريح أدلى به لمكتب جريدة لوس انجلوس تايمز بواشنطن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ تعقيبا على بعض الأسباب المحتملة لهذا الوضع :

"إن الشجار بين الهيئات المنفذة للقانون تعرقل حرب المخدرات . أما السياسيون غير المسؤولين فيضفون عليها بأنانية طابعا سياسيا ، ويجري السماح للكارتلات الإجرامية أن تبزغ لدرجة تمكنها من تحدي سلطة حكومة منتخبة ديمقراطيا بإرهاب واسع النطاق" .

ولكون جزر البهاما وجيرانها في منطقة الكاريبي ضحايا لجغرافيا مشتركة توقعها في فخ بين الدول المنتجة للمخدرات في الجنوب والأسواق المستهلكة الضخمة في الشمال ، فإنها تعاني بشدة من آفة المخدرات . وتأتي منطقتنا في الكاريبي في مصاف أكثر الطرق التي تعبرها تجارة المخدرات غير المشروعة . وقد لخص رئيس الوزراء موقف جزر البهاما الفريد كدولة عبور ، عندما قال :

"اننا نضع أصبعنا على نبض تجارة المخدرات ، وقدرات المنتجين وطرقهم ، ومطالب المستهلكين وتكتيكاتهم" .

وعلاوة على ذلك ليس لجزر البهاما ، بصفتها دولة عبور ، الخيار في البقاء بمنأى عن ساحة الحرب هذه . لذلك فإننا نصمد ونكافح ، وحدنا في بعض الأحيان ، وبالتعاون الوثيق مع جيراننا في أحيان أخرى . ومع ذلك فنحن متنبهون الى أن الجهود الجماعية تقود الى أفضل النتائج ونؤيد تماما مبدأ المسؤولية الجماعية من أجل مواجهة تهديد المخدرات الذي يتعاظم الاعتراف الدولي به .

ويرتبط هذا المبدأ ارتباطا وثيقا بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة المعتمدة مؤخرا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية . وتفخر جزر البهاما بأنها البلد الذي بدأ عملية التصديق على هذا الصك الهام وقد بدأت بتنفيذ الاتفاقية في تشريعاتها الوطنية وفي جهودها التعاونية الثنائية والاقليمية والعالمية . ونحن نحث جميع الحكومات الموقعة على هذه الاتفاقية على التصديق عليها في وقت قريب حتى يمكن اضافتها الى الترسانة الدولية لمكافحة المخدرات .

وتعترف جزر البهاما بالجهود الضخمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات وتثني عليها ، وعلى وجه الخصوص جهودها في وضع المعايير . مع ذلك ، ترى جزر البهاما أن الأمم المتحدة يجب أن تسير قدما بجسارة . وكما أكد رئيس وزراء جزر البهاما في الخطاب الذي ألقاه مؤخرا :

"لقد حان الوقت لقوة متعددة الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة للتركيز على استئصال شافة المخدرات ومساعدة البلدان التي تطلب المساعدة بالشروط التي يمكن أن تقبلها . ونظرا لزيادة الارهاب المرتبط بالمخدرات والامكانيات شبه العسكرية للمنتجين للدفاع عن حقوق الأفيون والكوكا والماريوانا ، علاوة على مختبرات الانتاج ، يجب أن تكون هناك هيئة دولية يلجأ اليها للمساعدة عند الحاجة" .

من المؤكد أن كثيرا من البلدان هنا تفكر في هذا الخيار . وبعضها ، مثل دول اتحاد الكاريبي بناء على مبادرة من جامايكا قد وضحت هذه الامكانية ووضعتها على قائمة الاهتمامات الدولية . ويعتبر هذا الاقتراح بوضوح تحديا ومأزقا ، لأن ، كما قال رئيس وزراء جزر البهاما ، :

"الآثار والنتائج السياسية لتدخل عسكري أجنبي ضد المتجرين في المخدرات داخل الدول المنتجة تضع تلك الحكومات في موقف يتعذر الدفاع عنه لأنه يتعين عليها أن تختار بين قبول مساعدة صديق في شن حرب فعالة لاستئصال شافة عدو فتاك وبين تعريض ولايتها السياسية في الحكم للخطر ، لأن عصابات المخدرات ستستغل تدخل الدولة الكبرى لإثارة العواطف الوطنية" .

لمواجهة الصعوبات الواضحة التي تنجم عن هذه المشكلة حذّر رئيس الوزراء قائلا : " إذا اقتضى الأمر استخدام القوات ، يجب أن يكون للحكومات الحق المطلق بتحديد هيكل القوة المتعددة الأطراف المزمع تشكيلها وقدراتها إذا ما رغبت في وزع قوة الى جانب قواتها ، وكذلك تحديد مدة مرابطة القوات والشروط الخاصة بذلك" .

وأشار رئيس الوزراء أيضا الى إمكانية إنشاء صندوق خاص لتمويل القوى البشرية والمادية والدعم التقني والمساعدة في إعادة توزيع السكان وبرامج إستبدال المحاصيل للسكان المحليين في مناطق الاستئصال . ونحن ندرك أن خبرة صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة إستعمال المخدرات ، وغيره من هيئات الأمم المتحدة والوكالات والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات قيّمة للغاية عند إنشاء الصندوق الجديد . ويرى رئيس الوزراء أيضا أن من الضروري إنشاء مكتب لمكافحة المخدرات في الأمم المتحدة بهدف استكمال الجهود التي تبذلها الدول المنتجة وليس إستبدالها .

وتوصي جزر البهاما بالنظر في هذه الاقتراحات وكذلك في الاقتراح الداعي الى إنشاء محكمة جنائية دولية للبت في الجرائم المتعلقة بالمخدرات وغيرها من الانتهاكات الاجرامية عبر الحدود انطلاقا من ثقتنا بأن ذلك من شأنه ، في حالة تطبيقه ، أن يعزز قدرة النظام على مواجهة خطر المخدرات .

ومن هذا المنطلق ذاته ، ضمت جزر البهاما في بداية عام ١٩٨٨ صوتها الى الكونغرس الأمريكي والكولومبي في الدعوة الى عقد إجتماع على مستوى رؤساء الحكومات لتنسيق الاستجابة الوطنية لوقف الاتجار بالمخدرات في الأمريكتين . وأيد رئيس الولايات المتحدة الدعوة الى عقد اجتماع لرؤساء حكومات البلدان الأكثر تضررا بالاتجار بالمخدرات .

واعتقد أن جزر البهاما توفّر ، لكونها بلداً صغيراً يسقط على نحو منتظم ضحية لكارتيلات الاتجار بالمخدرات والعواقب المترتبة على الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها ، موقعا مثاليا لهذا الاجتماع ، وقد أحطنا الحكومات في المنطقة علما بذلك . ونعتقد أن مؤتمر القمة هذا سيمثل محفلا مثاليا لإرساء إستراتيجية متعددة

الجنسية للتعاون بين الدول في مجال الجهود الرامية الى إنفاذ القوانين والمعالجة واعادة التأهيل وتخفيض الطلب .

وتود جزر البهاما أيضا أن تؤكد أهمية استراتيجيات تخفيض الطلب على المخدرات بالنسبة للحرب ضد المخدرات . وفي هذا الصدد ، نناشد توفير الدعم السياسي الكامل للمؤتمر الدولي المعني بتخفيض الطلب الذي تقترح المملكة المتحدة عقده في عام ١٩٩٠ .

لقد اضطلعت جزر البهاما ، على الرغم من صغر حجمها ، بدورها على الصعيد الدولي . وحاولنا ، إزاء البيئة الاقتصادية العالمية المناوئة ، خلق بلد يسوده الاستقرار والرخاء والسلم عن طريق انتهاج سياسة وطنية واعية .

تشعر جزر البهاما بقلق إزاء التدهور المستمر في البيئة العالمية الذي إن أُهمل سيهدد بقاء البشرية . فالملوثات من صنع الإنسان تترك أثرا سلبيا كبيرا على البيئة ، والاستغلال المفرط للموارد المحدودة يجعل نضوبها حقيقة ممكنة . هذا بالإضافة الى أن الكوارث الطبيعية بدأت تصب غضبها على البيئة .

ونحن نشعر بقلق بالغ لكون الصناعات الرئيسية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية في جزر البهاما ، أي السياحة واستغلال الموارد البحرية ، تعتمد على بيئة سليمة . وتؤيد جزر البهاما جهود المجتمع الدولي الرامية الى حماية البيئة للأجيال المقبلة من البشرية . وبالتالي ، فإنها تؤيد تأييدا كاملا عقد المؤتمر العالمي الثاني المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ .

سيشهد عام ١٩٩٢ الاحتفال بالذكرى الخمسمائة لوصول كريستوفر كولومبوس الى الأمريكتين . ان بقايا السيطرة الاستعمارية الرهيبة على السكان الأصليين في الأمريكتين والعبودية الوحشية التي أدت الى نشوء مجتمعات متفاوتة في الأمريكتين قد أثارت مشاعر عميقة في المجتمع الدولي . بيد أن هذه المشاعر ينبغي ألا تمنعنا من الاعتراف بالقدرة والتوق الى المعرفة اللذين ألهما كريستوفر كولومبوس وغيره من المستكشفين في القرن الخامس عشر . وتعتقد حكومتي أن وصول كريستوفر كولومبوس الى نصف الكرة هذا ، عندما حل في سان سلفادور في جزر البهاما ، فتح فصلا جديدا في

التاريخ أدى الى التقاء العديد من العوالم والثقافات . واليوم ، تقف البلدان المستقلة في الأمريكتين بكل فخر شهادة على عالمية البشرية وقدرتها على تجاوز أصعب العقبات من أجل إنشاء مجتمعات متعددة الأعراق لم يسبق لها مثيل في عالمنا . وستغتنم جزر البهاما فرصة الاحتفال بهذه الذكرى للتأمل في الماضي الذي تعتبره عبرة لا تقدّر بثمن نهتدي بها في المستقبل ، وللاحتفال بأفضل ما بلغناه وبأفضل ما يمكن أن نحققه كشعوب في الأمريكتين .

لقد جئنا الى هذه المنظمة كدول أعضاء لنطرح مشاكلنا المشتركة سعيا الى حلول مشتركة . مع ذلك ، وفي الوقت الذي نطالب فيه الأمم المتحدة بأن تكون المحفل الهام الذي ينبغي أن تكونه ، نجد أن قدراتها مقيّدة للغاية بسبب وضعها المالي الهش . وفي الوقت الذي ندعو فيه الأمم المتحدة الى الاضطلاع بدور أكثر فعالية ، غالبا ما تفتقر الدول الأعضاء الى الإرادة السياسية اللازمة بحجة المصاعب أو عدم الرضا . وتلك الدول عندما تفعل ذلك ، إنما تتنصل من مسؤولياتها الهامة بتحسين الوضع المالي لهذه المنظمة الذي من شأنه أن يمكّنها من العمل بفعالية أكبر .

ولا تعد الإرادة السياسية عاملا هاما على الصعيد المالي فحسب بل وبالنسبة لبرامج الأمم المتحدة وعمليات التنسيق التي تقوم بها . وقد أدت الازدواجية في جداول الأعمال والبرمجة في الوكالات المختلفة الى زيادة الطلب على الموارد الشحيحة أصلا . ويشكل التعنت والاصرار على اتباع سياسات تخدم مصالح وطنية في تجاهل تام لمصالح البلدان الأخرى ، بل وفي بعض الحالات على حساب تلك المصالح ، عقبة أساسية إضافية تعترض طريق العمل الفعال والكفء للأمم المتحدة .

من الواضح أنه لا يمكن التصدي للتحديات الناشئة عن المسائل التي أشرت اليها إلا عن طريق استمرار التعاون الدولي السليم . ويبين النجاح المحرز في العام الماضي بوضوح قيمة تعددية الأطراف . وغني عن القول إن الأمم المتحدة تمثل أفضل هيئة للتعاون المتعدد الأطراف .

لا تزال الأمم المتحدة أنسب جهاز لحل المنازعات والمشاكل العالمية التي نواجهها . وتقدم جزر البهاما ، كما اعتادت أن تفعل ، دعمها الكامل لهيئتنا العالمية لأنها أملنا الوحيد في تحقيق السلم والأمن للبشرية .

السيد دا غراسا (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالبرتغالية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : يشرفني ويسرني باسم وفد جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية وباسمي شخصيا ، أن أقدم الى الرئيس أحر تهانينا انتخابه لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، اعترافا على المستوى الدولي بكفاءته العالية وخبرته الواسعة بوصفه دبلوماسيا ورجل دولة . كما أنه شهادة على تقدير المجتمع الدولي الرفيع لبلده نيجيريا التي تضطلع بدور بارز في القارة الافريقية في الميدانين الاقتصادي والسياسي . وأود أن أؤكد له أن وفد بلدي يرى من واجبه المطلق أن يقدم دعمه الكامل لهذا الابن البارز من أبناء افريقيا في اضطلاعه بتلك المهمة الجليلة التي أُسندت اليه عن جدارة .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأهنئ سلفه السيد دانتي كابوتو على الاداء البارز الذي ميّز رئاسته للدورة الثالثة والاربعين التي يمكن أن تعزى نتائجها الايجابية والباعثة على الارتياح الى اخلاصه لمثل الامم المتحدة والتزامه بها .

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري واحترامي للعمل الدينامي والمتفاني الذي يضطلع به الامين العام لمنظمتنا . إن الانشطة التي يقوم بها قد أضفت مزيدا من الفعالية على أعمال الامم المتحدة ، وأسهمت فيما تتمتع به في الوقت الراهن من زيادة مصداقيتها وتعاظم دورها على المستوى المتعدد الاطراف . وينبغي الإشادة بالامين العام لما يتمتع به من بُعد نظر وما يبذله من جهود متصلة وما يتحلى به من شجاعة في سعيه الى إيجاد حلول لبعض الصراعات الاقليمية التي يواجهها العالم .

إننا يجب أن نسعى الى تحقيق الهدف الخاص بتحويل الامم المتحدة الى مكان متميز لإجراء تحليلات سياسية على المستوى المتعدد الاطراف للمسائل الحاسمة التي تواجه العالم والجنس البشري .

ومن بين التغيرات الهامة والحاسمة التي تهيئ ظروفا مؤاتية لتحقيق الإمكانات التي تنطوي عليها الامم المتحدة أن الدول الكبرى باتت تتفق الآن على إعادة تنشيط المنظمة بعد أن ظلّت تنتقص من دورها لفترة طويلة . فاعترفت تلك الدول بأن الامم المتحدة أداة لا غنى عنها لإقامة عالم يسوده السلم والامن ولإيجاد تعاون دولي يجمع كل الشعوب والامم في البحث عن حلول للمشاكل التي يعاني منها العالم وسكانه .

إن السلم هو الشرط الضروري لتحقيق رفاه أمة من الامم . فبغير السلم ستتبـــدد كل الجهود الرامية الى زيادة الرفاه المادي والروحي لبني البشر .

وقد قطعنا في السنوات الثلاث الماضية شوطا واعدا بتحقق الآمال في هذا الصـــدد وأخذت الحالة الدولية تشهد تحولا عميقا وايجابيا . ويستند هذا التطور الى الانفـــراج الذي يسود العلاقات بين الدولتين العظميين ، وهي علاقات مرت من مواجهة وحرب بـــاردة طويلتين الى موقف أصبحت تتميّز فيه اليوم بالتعاون والتفاهم . ولم يعد هـــذا الانفراج يتسم فيما يبدو بذلك الطابع الدوري الذي كان يتصف به فيما مضى ؛ فإننـــا نعتقد أنه بالاحرى ثمرة نهج عقلاني لتناول الخلافات القائمة بين النظامين الرئيسيين في العالم .

فنحن مضطرون الى الإقرار بالنتيجة التي لا جدال حولها وهي أن النظاميـــن الاجتماعيين السياسيين المتنافسين لم يعد بمقدورهما التنافس بقوة السلاح في هـــذه الحقبة النووية . فذلك أمر من شأنه أن يؤدي حتما الى فناء الجنس البشري .

وثانيا ، كانت التوترات السياسية بين الكتلتين السياسيتين والعسكريتين فـــي العالم ، نتيجة سباق التسلح النووي والتقليدي غير الخاضع للرقابة ، تلحق الاضـــرار بمستقبل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمجتمع الدولي ككل وبتوازنهـــم الاقتصادي .

وبفضل إدراك تلك الحقيقة وفهمها بدأت عقلية سياسية وعسكرية جديدة تكتســـب القوة على الصعيد الدولي وتشكل سلوك عدة بلدان في مجال السياسة الخارجية ، جاعلـــة من الممكن على نحو متزايد إيجاد تعايش سلمي حقيقي قائم على مبادئ قانونيـــة ذات طابع إنساني - أي انها تعطي الأولوية للقيم الانسانية العالمية لا لمجرد الاعتبـــارات الايديولوجية .

وتتضح النتائج الملموسة الأولى لذلك الاتجاه في التقدم المحرز في مجال نـــزع السلاح وفي التأكيد على الحل السلمي للصراعات الاقليمية .

إن الأمن الدولي والأمن الفردي للدول لا يمكن تعزيزهما عن طريق تكديس الأسلحة ؛ بل على العكس إن ذلك لن يؤدي إلا الى المزيد من التوتر والافتقار الى الأمن مما يفضي حتما الى مواجهة هي أشبه بالحرب . فخفض الأسلحة بروح من الثقة والتعاون المتعدد الأشكال بين الدول هو وحده الكفيل بصون السلم الذي لا تقدر قيمته بالنسبة للبشرية .

لقد كان التوقيع على الاتفاق بشأن إزالة القذائف النووية المتوسطة والقصيرة المدى ، واشنطن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، حدثا ذا أهمية تاريخية استثنائية بوصفه نقطة تحول في إمكانيات نزع السلاح الذي تتطلع شعوب كل الامم الى رؤيته وقد اتخذ شكل نزع للسلاح العام الكامل وباعتباره بادرة على ظهور عالم يسوده السلم يستخدم الموارد البشرية والمادية المتاحة لتنمية البشرية وسعادتها .

لقد اتُخذت تدابير توضح الرغبة السياسية للدولتين العظميين للمضي قدما في عملية نزع السلاح . ونحن نأمل أن يعطي ما بات يعرف باسم روح جاكسون هول دفعة لمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ومؤتمر جنيف ومحادثات فيينا . ولكننا ينبغي أن ندرك أن نزع السلاح النووي والكيميائي والتقليدي لا يعتمد على الدولتين الرئيسيتين وحدهما وأنه لن ينجح بغير مشاركة البلدان كلها .

نعرف أننا لا نستطيع حقا أن ننحو باللائمة على الدول الأجنبية بسبب الصراعات العرقية والدينية والاقليمية والسياسية الوطنية والدولية الدموية التي تعصف ببلدان العالم الثالث .

ومن المخزي أنه بينما يعاني ٣٠ في المائة من شعوب افريقيا وآسيا والشرق الأوسط من أمراض عديدة ومن نقص التغذية ومن الارتفاع الشديد في نسبة الأمية ، توجد بلدان أخرى تنفق ٣٠ في المائة من ميزانياتها على التسلح ، وهي نسبة تزيد كثيرا على ما تنفقه على الصحة والتعليم معا .

إن التحسن في البيئة السياسية على الصعيد العالمي حقيقة واضحة . وقد تسنى في هذا الصدد تحقيق بعض النتائج الملموسة في البحث عن حلول سلمية للصراعات الاقليمية ، على الرغم من مصادفة بعض العقبات فيما يتعلق بحالات معينة شهدت بداية طيبة . وتشكل تلك الصراعات عقبة أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعدة بلدان نامية وتشيع التوتر على نحو خطر في العلاقات الدولية وتتسبب في المعاناة والبؤس والجوع .

لقد كان اللجوء الى مبادئ الأمم المتحدة وآليتها عنصرا حاسما في إحراز التقدم خلال العملية المفضية الى الحل السلمي لبعض الصراعات .

وتشارك سان تومي وبرينسيبي ، بالرغم من تواضع قدراتها لكونها دولة صغيرة ، في جهود المجتمع الدولي الرامية الى إخماد بؤر التوتر تلك . وقد اضطلعت في المقام الأول بدور نشط في الجهود الرامية الى تحقيق السلم في أنغولا .

وكان الرئيس مانويل بينتو داكوستا ضمن فريق من ثمانية رؤساء دول اجتمعوا في لواندا يوم ١٦ أيار/مايو . وقد ساهم في تحليل واعتماد خطة السلم التي قدمتها جمهورية أنغولا الشعبية . واتخذت حكومة ذلك البلد موقفا شجاعا وحكيما ، فوافقت على مقترحات محددة لتحقيق المصالحة الوطنية وإحلال السلم ، واضعة في اعتبارها ، كما كانت تفعل دائما ، ضحاياها الذين استشهدوا في الحرب التي دامت ما يقرب من ثلاثة عقود .

وأصبح التوصل إلى حلّ منصف ودائم قاب قوسين أو أدنى بعد أن أقر اجتماع القمة الذي عقده الرؤساء الثمانية عشر في غبادولتي خطة سلام لواندا التي استندت إلى التجربة الافريقية في حل حالات مماثلة . ولكن التدخل الخارجي الذي سببته المصالح الأجنبية المعادية لقضية شعب أنغولا أوجد صعوبات في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها .

وعلى هذا ستواصل العمل من أجل التوصل إلى حل افريقي لهذا الصراع الأليم حتى تستطيع جمهورية أنغولا الشعبية أن تحقق في نهاية الأمر التقدم والازدهار لشعبها . ونحن على ثقة بأن هذه العملية التي بدأنا فيها ستستمر حتى يتحقق السلم .

وناميبيا ، البلد المجاور لجمهورية أنغولا الشعبية والذي تلقى منها دعما كبيرا أدى إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ستحصل قريبا على استقلالها .

ولن تفلح أي محاولات تخريبية في منع الشعب الناميبي من أن يحقق أخيرا الأهداف التي كافح من أجلها لسنوات طويلة . ونعتقد أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ستحقق بما تتمتع به من تأييد شعبي وما تتحلى به من برغماتية وواقعية ، تطلعات الشعب الناميبي .

وسيكون يوم استقلال ناميبيا يوما تاريخيا مشهودا بالنسبة للقارة الافريقية بأسرها ، لأنه سيعني نهاية حقبة استعمارية مفزعة في افريقيا .

ولسوء الطالع ، أنه في اليوم الذي سيتمكن فيه الشعب الافريقي من أن يخلص قارته من هذا الجرح العميق فإن التخلص من الجريمة المنافية للإنسانية ، التي ترتكب في جنوب افريقيا والتي تعرف باسم " الفصل العنصري" سيكون شاقا وصعب المنال .

وعلى الرغم من الإعلانات الصريحة جدا والواعدة المؤيدة لإحداث تغييرات إيجابية من جانب الرئيس دي كلارك ، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الضغط السياسي والاقتصادي والادبي على جنوب افريقيا لأن نظام الفصل العنصري لا يمكن أن تجرى عليه تعديلات قليلة فقط . فالفصل العنصري غير قابل للإصلاح ، ولا بد من إلغائه تماما .

وإذا ما أرادت جنوب افريقيا أن تبدأ حوارا مع الوطنيين من أبناء جنوب افريقيا من أجل بناء مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق فإن عليها أن تقوم فورا باطلاق سراح نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين ، وإلغاء تدابير الحظر المفروضة على المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وجميع الاحزاب الوطنية الاخرى والمنظمات المناهضة للفصل العنصري ، ووضع نهاية لحالة الطوارئ .

وإذ لا نزال نتكلم عن منطقة الجنوب الافريقي الغنية بإمكاناتها الاقتصادية التي يتعين عليها أن تنتظر تحقيق السلم والتعاون بين الجميع حتى تؤتي ثمارها ، سنقدم دعمنا الثابت للمقررات الوطنية والحكيمة التي اتخذها اشقاؤنا أبناء موزامبيق من جبهة تحرير موزامبيق بهدف تعزيز المصالحة الوطنية واحلال السلم عن طريق الحوار مع أبناء وطنهم الذين ضُلل بهم .

وفيما يتعلق بالصراعات في القارة الافريقية أيضا نرحب بتوقيع اتفاق الجزائر في ٣١ آب/أغسطس الذي أدّى من الناحية العملية إلى وضع نهاية للنزاع بين تشاد وليبيا بشأن منطقة أوزو ، مما أبعد شبح حدوث مجابهة مسلحة جديدة بين الشعبين الشقيقين .

وفي الصحراء الغربية نأمل بأن تسود المرونة وأن يكون بالإمكان التغلب في وقت قريب على العقبات التي ظهرت فيما يتعلق بتنفيذ "الاستفتاء" من أجل تقرير المصير للشعب الصحراوي الذي اتفقت عليه الأطراف المعنية .

لقد كانت المشكلة القائمة بين السنغال وموريتانيا صدمة كبيرة لجميع الافريقيين بسبب الروابط التاريخية والثقافية التي توحّد بين هذين البلدين المجاورين وبسبب طبيعة النزاع ذاته . وكدأبنا دائما نحن نعتمد على ما ينطوي عليه

تدخل الرئيس حسني مبارك من بعد نظر للتوصل إلى حل عادل لهذه الحالة ولتجديد الوئام بين جميع أبناء السنغال وأبناء موريتانيا .

وفي الشرق الأوسط ، أدى موقف منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ إلى فتح آفاق واسعة ، وإعطاء تأكيد جديد والحفز على طرح مقترحات جديدة لحل النزاع حتى يمكن أخيرا الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال وتستطيع كل شعوب المنطقة أن تعيش في سلم وأمان داخل حدود مضمونة ومعترف بها دوليا . وهناك شبه اجماع داخل المجتمع الدولي فيما يتعلق بضرورة النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات التي تؤدي إلى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يقوم بإعادة توحيد كل الإطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني* .

ومما يؤسفنا أن إيران والعراق ، وهما بلدان ينتميان إلى حركة عدم الانحياز ، لا يستطيعان ، بعد حرب طويلة وقاسية كبدتهما خسائر بشرية واقتصادية جسيمة ، أن يتغلبا على خلافاتهما وعلى العقبات القائمة بينهما ، حتى يمكن تحقيق التعاون والتضامن بين البلدين بدلا من المجابهة والنزاع .

وتغيّرت الحالة في افغانستان وكمبوديا تغيرا نوعيا منذ اللحظة التي رحلت فيها القوات الأجنبية . لكن تحقيق السلم يقتضي من جميع الأطراف المحلية أن تقاوم الاغراء باستخدام القوة وأن تجري حوارا يستهدف إنشاء حكومة في كل منهما تمثل جميع القوى السياسية دون تدخل أجنبي .

وفي أمريكا الوسطى ، أدى اجتماع قمة تيلا الأخير ، الذي عقد استرشادا بروح اتفاق اسكيبولاس الثاني ، إلى وضع أسس متينة لتطور إيجابي ، وبشّر بقرب إقامة الديمقراطية واحلال السلم ، وهما الهدف الذي تتوق إليه المنطقة بأسرها .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

وعلى الرغم من الآمال التي انتعشت فيما يتعلق بعملية القضاء على التوترات الإقليمية ، نعرف أننا لا نزال بعيدين عن العيش في عالم يرفرف عليه السلم ، ويكون خاليا من العنف ، وتراعى فيه مصالح كل البلدان والشعوب .

ونحن ، في سان تومي وبرينسيبي ، نشعر بقلق متزايد إزاء احتلال تيمور الشرقية ، الأمر الذي يجعل من المستحيل على شعبها أن يتمتع بحقه القانوني في تقرير المصير . ونؤيد البرتغال ، باعتبارها الدولة القائمة بإدارة هذا الإقليم ، في جهودها الجديرة بالثناء من أجل إيجاد حل منصف لهذه المسألة عن طريق الحوار مع اندونيسيا تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة وفي إطار الولاية التي أناطته بها الجمعية العامة بموجب قرارها ٣٠/٣٧ .

وقد أعلن مؤخرا خبراء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اقتناعهم استنادا إلى تحليلاتهم للاستثمارات والتضخم وبيانات أخرى بأن العالم الصناعي قد دخل فترة نمو جديدة تماثل الفترة التي شهدها عقدا الخمسينات والستينات .

ويوضح هذا بجلاء التباين الصارخ بين هذه الحالة والحالة الاقتصادية السائدة في بلدان العالم الثالث ، وخصوصا في افريقيا ، التي تتسم بأزمة شديدة تمس البنية الأساسية لهذه البلدان .

لقد واجه العالم في الماضي تهديدا خطيرا من الحرب الباردة والمواجهة بين الكتلتين ، مما كان يمكن أن يؤدي إلى الإفناء النووي للجنس البشري بأسره . وحتى إذا نجونا من هذا الكابوس بانخفاض حدة التوتر بين الشرق والغرب ، يبقى تهديد آخر ناجم عن اتساع الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب والصراع بين الأغنياء والفقراء .

تبدأ البلدان الصناعية تتفهم أنه ينبغي تناول هذه المشكلة بوصفها مشكلة عالمية تؤثر على الإنسانية جمعاء . وفي الحقيقة ، لا يقدم التقسيم الدولي للعمل لمنتجي المواد الخام ما يبشر بالأمل في جهودهم الإنمائية ، التي يثقلها تراكم الدين الخارجي .

لم تعد التجارة الخارجية أداة للتنمية الاقتصادية لبلداننا بعد انخفاض أسعار المواد الخام في الثمانينات . إننا نعيش الآن في سان تومي وبرينسيبي تحت وطأة أزمة مالية واقتصادية خطيرة بسبب الانخفاض الحاد في سعر محصولنا الوحيد الذي نصدره ، وهو الكاكاو . واليوم ، توصل شركاؤنا في الشمال إلى استنتاج مؤداه أنه ليس من الواقعي الإصرار على سداد الدين بالكامل وأنه من الضروري خفضه أو إلغاؤه في بعض الحالات . وإننا نعرب عن ارتياحنا للخطوات التي اتخذتها بالفعل بعض البلدان الصناعية . وليس بالإمكان تفادي الزيادة التي من غير الممكن التحكم فيها في الدين إلا عن طريق تسهيل تدفقات رأس المال الجديدة بشروط ميسرة إلى البلدان الفقيرة وتشجيع إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية .

وينبغي أن تقدم الأحداث التي ستقع في السنة المقبلة ، وهي دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي واعتماد الأمم المتحدة لاستراتيجية دولية للتنمية وانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، إسهاما ملموسا في عملية إعادة التنظيم الضرورية هذه . إن خلق بيئة دولية أكثر مؤاتاة لبلدان العالم الثالث سيمكنها من تعزيز الاستخدام الرشيد لمواردها ومن انتهاج أساليب إدارية حديثة . والأهم من ذلك كله ، حيث أن التنمية ظاهرة ثقافية جوهريا تتطلب المشاركة النشيطة والحرة من جانب مواطنين يتحلون بالوعي ، يجب علينا

أن نكافح من أجل التشكيل العام لحكومات ديمقراطية تسمح بحرية النقد وتشجع تطوير القدرات الخلاقة لشعبنا ، مما يعتبر شرطا لازما للتنمية الحقيقية .

في عالم يتسم بالتغيير السياسي الإيجابي والتطورات الملموسة التي تحصل في التكنولوجيا والعلوم والتي تخلق آفاقا لمستقبل أفضل للإنسانية تبقى لسوء الطالع ، عوامل للخوف والتردي .

يسبب الاستهلاك غير القانوني للمخدرات والاتجار غير القانوني بها مشاكل سياسية واجتماعية وإنسانية معقدة وخطيرة . لقد بيّنت الاحداث في كولومبيا إلى أي حد يمكن للاتجار غير المشروع بالمخدرات والقوة الاقتصادية المرتبطة به أن يُعرّضا للخطر النظام الدستوري الديمقراطي لأي بلد . وحيث أن هذه ظاهرة تمتد آثارها إلى أماكن عديدة في العالم ، فإن التعاون الدولي لا غنى عنه حتى يمكن للشرطة أن تقاوم بفعالية هذا الوباء . ولكن ستكون المهمة الأعمق والأعظم محاولة استخدام وسائل الفروع العلمية المتعددة في تحديد وتدمير الجذور الاجتماعية والنفسية لهذا الوباء الذي يدفع ملايين الرجال والنساء ، ومعظمهم من الشباب ، إلى التدمير الذاتي عن طريق استخدام المخدرات .

والإرهاب شكل غير عقلاني من أشكال السلوك في عالم يسير نحو ترشيد مشاكله . ويشكل الإرهاب تهديدا لكل بلدان العالم ، والجمعية العامة في قرارها ٦١/٤٠ قد أدانت بجلاء هذه الممارسة اللاإنسانية . ويتعين على جميع أعضاء المجتمع الدولي أن ينسقوا أعمالهم في النضال ضد الإرهاب وأن يلتزموا بالاتفاقيات والبروتوكولات المناهضة للإرهاب . ولا توجد قضية يمكن أن تبرر قتل الابرياء من الرجال والنساء والاطفال الذين لا علاقة لهم على الإطلاق بالصراعات . ولا يمكن أن يتحقق غرض نبيل من خلال استخدام هذه الوسائل غير الإنسانية .

وهناك شاغل مؤلم آخر في عصرنا وهو التدهور المستمر والتدريجي لبيئتنا مما يُعرّض للخطر مستقبل كوكبنا . وهذه إحدى المشاكل العالمية التي لا يمكن التصدي لها إلا من خلال التعاون الدولي . وفي هذا السياق سيؤدي المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية الذي يقترح انعقاده في عام ١٩٩٢ ، دورا بالغ الاهمية .

ولا يمكن لنا أن ننسى أن أسباب تدهور البيئة مختلفة في الشمال عنها في الجنوب ، ومن ثم فإنها تتطلب معالجة مختلفة . وفي غالبية بلدان الجنوب هناك عنصر مزعج للغاية وهو اختلال التوازن بين الإنسان والبيئة . إنه عدم التناسب المتكرر بين تزايد السكان وتوفر الموارد الطبيعية .

لقد كان احتفال هذه السنة بمرور مائتي عام على اندلاع الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ أكثر من مجرد حدث تاريخي فرنسي . وإن أعظم ميراث تركه هذا الحدث لشعوب العالم أجمع الفكرة الجديدة المتمثلة في المجتمع المفتوح ونبذ التمييز الطبقي وتأكيد حقوق الإنسان والمواطنين . وفي ذلك الوقت بدأ مفهوم الشعب باعتباره المحرك الاساسي في الاحداث السياسية يكتسب أهمية كاملة . وقد أكد إعلان بلغراد في الشهر الماضي الضرورة الملحة لتعزيز حقوق وحريات الإنسان واحترام حياة الافراد وكرامتهم وأفكارهم .

وعلى عكس النظريات المعلنة ، نعتقد أن الحقوق الرئيسية للمواطنين حقوق سياسية ، لانه لا يمكن أن يؤدي إلى التمتع بحقوق أخرى إلا هذه الحقوق . وفي سان تومي وبرينسيبي ، رغم أنه لم تنشأ بعد الاليات والمؤسسات والظروف الكافية ، فإننا نتخذ اجراءات هامة ، منذ صدور قرار حزبنا في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ بغرض تعميق العملية الديمقراطية في بلدنا . وفي الحزب الذي يتولى السلطة - الذي لا يزال المنظمة السياسية الوحيدة لدينا ، بسبب ظروفنا التاريخية ، ولكننا نسمح في إطارها بوجود تيارات مختلفة من الافكار - وفي مجتمعنا نضمن بالكامل حرية التعبير . وفي عام ١٩٩٠ ، سيدعم هذه العملية قرار دستوري وانتخابي .

وفي الختام ، أود أن أؤكد هنا في محفل الامم المتحدة ، الذي تتعايش فيه جميع بلدان العالم ، صغيرها وكبيرها ، ثقتنا وإيماننا بمجتمع دولي أكثر سلما وأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والروحية .

ويراودني وطيد الامل في أن يسهم عملنا في هذه الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة في تحقيق هذا الهدف .

السيد باسديو (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، بغبطة بالغة أعرب لكم ، بالنيابة عن حكومة ترينيداد وتوباغو وشعبها ، عن أحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . ويسرنا أن دبلوماسيا ومفاوضا يتمتع بمهارتكم وحصافتكم وخبرتكم ، ويمثل بلدا ترتبط معه ترينيداد وتوباغو بعلاقات حميمة وودية للغاية ، سيقود هذه المنظمة الى عقد التسعينيات - وهي فترة لا تملؤها الآمال والوعود فحسب بل أيضا التحديات التي لا تحصى . وان وفد بلادي على ثقة في أنكم على مستوى المهمة .

وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأهنئ سلفكم ، سعادة السيد دانتي كابوتو ، ممثل الأرجنتين ، على رئاسته القديرة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين وعلى الطريقة الفعالة التي أدى بها مسؤولياته الهامة .

ان مما يسعدنا حقا أن تتصادف الذكرى السنوية الخمسين للصراع الرهيب الذي أدى الى انشاء الامم المتحدة بتجدد الثقة في قدرة هذه المنظمة العالمية على حسم الصراعات والحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دى كوييار ، على هذا الاتجاه الطيب في تقريره الممتاز عن أعمال المنظمة .

ان هناك عددا من الاسباب التي تفسر هذا التغير الجذري في المواقف من الامم المتحدة . فقد أدى التراجع عن سياسة الكتل التي سادت في عصر الحرب الباردة والتقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى خلق مناخ دولي أفضل . وخفف هذا بدرجة كبيرة من المخاوف والشكوك المتبادلة بين الدولتين العظميين ، تلك المخاوف والشكوك التي كانت ، عبر السنين ، وراء اجهاض جميع المحاولات التي قامت بها الامم المتحدة للاضطلاع بالمهام التي أنشئت من أجلها .

إلا أن هناك سببا آخر قد يكون أكثر أهمية ، وهو الاعتراف المتأخر من جانب اللاعبين الرئيسيين على الساحة الدولية بالقيود الشديدة المفروضة على قدراتهم على حسم المشاكل بصورة انفرادية . لقد أصبحت السلطة والنفوذ موزعين الآن على مجموعة متنوعة من الدول ، يتعين على كل منها أن تراعي التشابك المعقد للمصالح المترابطة

الناجم عن زيادة تكافل العالم . وان ظهور توافق الآراء من جديد بين الدولتين العظميين وعودة التعددية ، وهما آليتان أساسيتان في الميثاق ، لا يمكن إلا أن يعودا بالفائدة على الأمم المتحدة وعلى المجتمع الدولي بأسره . وتعبِّر التطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح عن ذلك بوضوح .

وفي اطار بزوغ توافق الآراء من جديد ، تعد الرغبة المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في العمل من أجل القضاء على الأسلحة الكيميائية تقدما واعدا بعد اتفاقهما السابق المتصل بالقذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى . وتحتم التجربة الأخيرة المكتسبة من الصراعات الاقليمية ابرام اتفاقية متعددة الأطراف ترمي الى القضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية من ترسانات جميع الدول . ويجب أن تتضمن مثل هذه الاتفاقية ، وهي أحد أهداف مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، حظر انتاج الأسلحة الكيميائية وتخزينها واستخدامها .

وقد أدى المناخ الدولي المتحسن وزيادة الوعي بالتكاليف الباهظة والمتزايدة المترتبة على استمرار الصراعات المتجمدة منذ أمد طويل ، الى تطورات ايجابية في عدد من النزاعات الاقليمية . فقد تم التوصل الى اتفاقات وتفاهمات جرى في بعض الحالات تنفيذها ، وأنشئت أجهزة لتيسير الوفاق وتعزيز الدعم للقانون الدولي . ولهذا فإن حكومة ترينيداد وتوباغو يسرها أن تخلص الى أننا بدأنا ندخل فترة من العلاقات الدولية حافلة بالفرص التي يمكن أن تعود بالفائدة على الجميع اذا انتهزت بحذر وبتفهم واضح للعوامل المعقدة الكثيرة المتصلة بها .

وهنا يرد على البال مثال ناميبيا . إنني أود أن أعرب عن تقدير حكومة بلادي للجهود التي يضطلع بها الأمين العام وموظفوه من أجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة المتفق عليها الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا . بيد أننا نود أن نعرب عن قلقنا العميق ازاء المحاولات الصارخة التي يقوم بها نظام الفصل العنصري ، من خلال المدير العام ، لإحباط العملية الانتخابية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) عن طريق أعمال التخويف وتشويه عملية التسجيل . فيجب ألا تحقق جنوب افريقيا بالطرق الملتوية ما عجزت عن تحقيقه بالقوة المكشوفة . ولهذا ترى حكومة ترينيداد وتوباغو أنه يجب

على السلطات المشرفة والمجتمع الدولي أن يكونا على قدر أكبر من اليقظة . فلا ينبغي تعطيل خطة الامم المتحدة لتحقيق الاستقلال لناميبيا بالازدواجية والمناورات التسويفية وأعمال التخويف التي يقوم بها نظام الفصل العنصري .

لقد أثبتت حكومة ترينيداد وتوباغو مؤخرا التزامها بولادة ناميبيا المستقلة باستجابتها لطلب الامين العام للأمم المتحدة توفير مجموعة من الافراد المؤهلين جيدا للمساعدة في الإعداد للانتخابات العامة في ذلك البلد . وحكومة بلادي على استعداد لتقديم أية مساعدة أخرى من هذا النوع عندما يحتاج الأمر لتسهيل الاكمال الناجح لعملية الاستقلال في ناميبيا .

وعلى الرغم من التقدم المحرز في ناميبيا ، لايزال الفصل العنصري باقيا في جنوب افريقيا المجاورة . ونحن نرى أن تغيُّر القيادات مؤخرا في نظام الفصل العنصري يمكن ، اذا ما توفرت النظرة المستنيرة للمصلحة الذاتية والشجاعة السياسية ، أن يفتح طاقة من الفرص في معسكر الفصل العنصري العدواني . ولكن هذا لن يتحقق بفتات "التغيير التدريجي" الذي يدعو اليه الزعيم الجديد لنظام الاقلية ، الذي لم يقدم ، على الرغم من المؤشرات المتناقضة ، أي وعد بالتخلي عن السلطة للاقلية . والمطلوب الآن اتخاذ خطوات شجاعة وجريئة لاشباع الطموحات العميقة الجذور لدى غالبية شعب جنوب افريقيا . ويتضمن ذلك رفع حالة الطوارئ والافراج عن نيلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين من زنزانات السجون العقيمة واللاانسانية والمؤدية الى نتائج عكسية . ومن شأن هذه الخطوات أن تسهل بدء حوار حقيقي مع قادة الاغلبية بغية التوصل الى تغير جاد يؤدي الى انبعاث جنوب اريقيا غير عنصرية وديمقراطية وموحدة .

ولاتزال ترينيداد وتوباغو شابتة وصامدة لا تتزحزح في نبذها التام للفصل العنصري ، وتعرب من جديد عن تأييدها الكامل لشعب جنوب افريقيا في كفاحه من أجل استئصال هذه الكارثة الشرسة . ومادام نظام الفصل العنصري يمارس في جنوب افريقيا ستواصل ترينيداد وتوباغو حظر الروابط الاقتصادية والثقافية والرياضية وغيرها من الروابط مع ذلك البلد .

ان حكومة بلادي تعي أن العمل المنفرد لن يكفي وحده لازالة نظام الفصل العنصري . وبالتالي فإن ترينيداد وتوباغو تناشد مرة أخرى الدول ذات النفوذ على قيادة نظام جنوب افريقيا بتأييد جميع التدابير الدولية الرامية الى انهاء هذا النظام الكريه البغيض ، بما في ذلك فرض الجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ونحن على اقتناع بأن هذا العمل المتضافر والحازم هو السبيل الوحيد للمضي الى الامام .

كما ترحب ترينيداد وتوباغو بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتكريس دورة استثنائية في كانون الاول/ديسمبر من هذا العام لمسألة الفصل العنصري . فالحاجة الى مثل هذه الدورة أصبحت أكثر الحاحا بسبب الاحداث التي جرت مؤخرا في جنوب افريقيا ، وخاصة عمليات القتل العشوائي لـ ٣٣ من السود غير المسلحين الذين اطلقت عليهم النيران فيما سمي باتخاذ اجراءات صارمة ضد الانشقاق المناهض للفصل العنصري واجراء الانتخابات غير التمثيلية على نحو جلي في ٦ أيلول/سبتمبر ، والتي استبعدت منها الاغلبية الافريقية من جديد . ان استمرار وجود الفصل العنصري لايزال مصدر سخط عميق لترينيداد وتوباغو بل ، وكما يوافق كل الممثلين ، بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره .

من المؤسف ان بعض الفرص الناشئة في الشرق الاوسط نتيجة للتحسن في العلاقات بين الدولتين العظميين لا تُغتنم وتضيع هباء . ان الخمول والتوق العنيد الى الاهداف غير الواقعية يخمدان كل الآمال الواهنة التي بدأت تظهر منذ عام مضى بالزخم الذي تولد عن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وبدء الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الامريكية . ان كل مبادرات السلام التي اتخذت قد أجهضت ، في الوقت الذي لاتزال تستمر فيه عمليات اراقة الدماء والقمع في الاراضي المحتلة . ولاتزال حكومة بلادي على اقتناع بأن عقد مؤتمر سلام دولي هو أفضل سبيل لإرساء السلم القائم على احترام الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني وحق جميع الاطراف المعنية في الوجود في سلم وأمن .

من المأساوي ان الحالة في لبنان تتفاقم وان معاناة الشعب اللبناني لاتزال مستمرة . والمجتمع الدولي ينظر في يأس بينما الطوائف اللبنانية التي طالت معاناتها يهلك الكثير من أبنائها بوابل من نيران المدفعية التي تطلق بصورة عشوائية . وتنضم حكومة بلدي الى الحكومات الاخرى في مناشدة أطراف الصراع اللبناني لإنهاء هذا الرعب الذي لا معنى له . وجميع البلدان التي يمكنها التأثير على تلك الحالة مطلوب منها ، بل ويجب عليها أن تضاعف جهودها لحل هذه النزاعات بالوسائل السلمية . وفي هذا السياق ترحب ترينيداد وتوباغو بالمبادرة الاخيرة التي قامت بها جامعة الدول العربية للتوصل الى وقف اطلاق النار .

ان التطورات الأخيرة في أجزاء أخرى من العالم تؤكد من جديد على الحاجة الملحّة الى الحلول السياسية عن طريق المفاوضات التي تشارك فيها جميع الاطراف المعنية . ففي أفغانستان أعقب انسحاب القوات الأجنبية تصعيد للقتال . وقد أدى ذلك ، كما يقدر الممثلون ، الى تعقيد البحث عن الحل السلمي للنزاع .

وفيما يتصل بكمبوتشيا ، فقد أعقب انسحاب القوات الأجنبية ، الذي تم بدون اشراف ، تهديد بتصعيد القتال . وهذا يفاقم الشعور بالقلق الناجم عن عدم توصل مؤتمر باريس الى نتيجة محددة . وتأمل حكومتي في أن ينجح رئيسا مؤتمر باريس للسلام ، في استئناف العملية الدبلوماسية . كما أسعدنا عزم الأمين العام على الاستمرار في ممارسة مساعيه الحميدة للخروج من هذا الطريق المسدود .

وفي شبه جزيرة كوريا ، تأمل حكومتي أن يستمر الحوار بين الكوريتين . وتتطلع ترينيداد وتوباغو الى الدخول المبكر للكوريتين كعضوين كاملي العضوية في الأمم المتحدة ، وفقا لمبدأ عالمية العضوية ، الذي نؤيده تأييدا تاما .

ان تخفيف حدة التوترات الدولية وزيادة اللجوء الى العمليات المتعددة الأطراف قد سهّلا الاستعمال المتنامي للمبادرات الاقليمية من أجل حسم المنازعات الاقليمية . وفي سياق المشاركة المتعددة الأطراف هذه ، طلب من ترينيداد وتوباغو ، وهي دولة صغيرة ، أن تضطلع بدور نشط في المحاولات الاقليمية لزيادة تعزيز السلم والاستقرار في منطقتنا . فلقد كانت ترينيداد وتوباغو ، الى جانب اكوادور

وغواتيمالا ، عضوا في بعثة منظمة الدول الامريكية الى بنما . وقد سعت هذه البعثة ، بالتشاور مع حكومة وشعب بنما ، الى المساعدة في حسم الازمة السياسية في ذلك البلد بطرح خيارات وآليات لتسهيل اقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا .

وترحب حكومة بلدي ترحيبا حارا بالمبادرات التي تتخذ بهدف إرساء سلم حقيقي دائم في أمريكا الوسطى . وفي هذا الصدد ، نشيد بجهود رؤساء كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا . ان العمليات والاجراءات التي حددتها مجموعة كونتادورا وبعد ذلك اتفاقي اسكيبولاس الثاني وتيلا ، تشير الى الطريق صوب المصالحة الوطنية واستعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة . وسيكون الجانب الحاسم لهذه العملية الانتخابات العامة المقبلة في نيكاراغوا ، والتي لابد أن تكون انتخابات حرة ومنصفة . وفي هذا الشأن أيضا ، تشرفت حكومة بلادي بتلقي دعوة من الأمين العام لمنظمة الدول الامريكية لإرسال موظفين من أجل مراقبة تسجيل الناخبين ، وهو طلب استجبنا له على الفور .

كما يعلم الاعضاء ، تتمتع هايتي بمكانة خاصة في تاريخ ووعي منطقة الكاريبي باعتبارها أول أمة مستقلة في منطقتنا . ولكن نتيجة لتاريخ هايتي ولغتها ، فإن الروابط الطبيعية بين بلدان الكاريبي الناطقة بالانكليزية وهايتي لم تتطور حتى الآن تطورا تاما . ومع ذلك ، فاننا في حوض الكاريبي نشعر بشدة بألم هايتي . وبالتالي ، وبناء على دعوة من حكومة هايتي ، شاركت ترينيداد وتوباغو مرة أخرى في بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجموعة الكاريبي الى ذلك البلد . ان ما أعلن مؤخرا عن جدول زمني انتخابي يشير أملنا في أن تتحرك حكومة هايتي وشعبها قدما وبغير عائق صوب انشاء مجتمع ديمقراطي حر . وفي هذا السياق ، يصبح من الاكثر الحاحا بالنسبة للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة اللازمة من أجل التخفيف من معاناة شعب هايتي .

لقد قيل في الماضي من على هذه المنصة وفي العديد من المحافل الدولية الاخرى ان درجة الثقة الموضوعة في العمليات المتعددة الاطراف تتعارض في كثير من الاحيان مع حجم الدولة . ان ترينيداد وتوباغو ، على غرار العديد من الدول الصغيرة الاخرى في المجتمع الدولي ، تنظر الى الامم المتحدة باعتبارها أحد الضامنين لسيادتها

واستقلالها وباعتبارها أكثر الآليات فعالية وقدرة على النهوض بالسلم والأمن فيما بين الدول الأعضاء . والهيئات الاقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية ومنظمة حوض الكاريبي تضطلع بدور له أهمية مماثلة .

كما أن ترينيداد وتوباغو تتمسك تمسكا قويا بالرأي القائل بأن الدول الصغيرة التي لا يكون لديها عادة نفوذ سياسي واقتصادي وعسكري كبير ، لابد أن تحاول من خلال سلوكها أن تكون قوة أخلاقية ، لتصبح بمثابة ضمير المجتمع الدولي . والواقع ان حكومتي قد لاحظت باهتمام بالغ أن العديد من الدول الصغيرة استطاعت خلال السنة الماضية أن تسهم اسهاما ملموسا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . وكما سبق أن ذكرت ، فإن ترينيداد وتوباغو ، وهي عضو في مجموعة الكاريبي ، قد طلب منها أن تضطلع بمثل هذا الدور ، كما يتضح من مشاركتنا في بنما ونيكاراغوا وناميبيا وهايتي . ومن المأمول أن يستمر هذا الاتجاه الايجابي حتى يمكن للدول الصغيرة ، وخاصة إذا عملت معا ، أن تسهم اسهاما كبيرا في هذا المجال ، ليس بضرب المثال فحسب ، وانما بوصفها وسطاء أمناء .

واليوم ، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين ، لم يظهر بعد أي أمل في حدوث توازن جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية يسهل من بزوغ مصالح جماعية واهتمامات ومسؤوليات مشتركة . بل إن الحالة الاقتصادية الحرجة في معظم البلدان النامية تتفاقم مع الزيادة في حدة وبروز أوجه الاجحاف في التوزيع العالمي للثروة . فأسعار السلع الأولية ما زالت تتقلب عند مستويات منخفضة انخفاضا مفجعا ، كما تدهورت معدلات التبادل التجاري في البلدان النامية ككل ، وأصبحت أعباء الديون الخارجية الثقيلة تعوق بشكل حاد مبادرات التنمية ، وبالنسبة للكثيرين منا ضاعت قوة الدفع الانمائية التي اكتسبناها في الستينات والسبعينات . والواقع أن عقد الثمانينات أصبح يسمى عقد التنمية الضائع .

وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي لا يزال دخل الفرد بالنسبة للمنطقة ككل أقل من مستوى عام ١٩٨٠ . وفيما يتعلق بترينيداد وتوباغو التي تواجهها عقبات ناشئة عن تفاعل المشاكل الخاصة التي تعاني منها البلدان النامية الجزرية الصغيرة والمشاكل التي يعاني منها العالم النامي بوجه عام ، كانت سنة ١٩٨٨ السنة السادسة على التوالي التي شهدت نموا سلبيا : كما أن أغلبية البلدان النامية في المناطق الأخرى عانت أيضا من انخفاض انتاج الفرد .

ثم أليس من المفارقات أن يقترن هذا النمو السلبي في العالم النامي بانتعاش اقتصادي في البلدان المتقدمة النمو التي دخلت في ١٩٨٨ عاما سابعا قياسيا من النمو ؟ والواقع أن جميع اقتصادات السوق المتقدمة النمو شهدت نموا أسرع مما كان متوقعا . وعلى الرغم من هذه الاتجاهات المؤاتية في العالم المتقدم ، فان نظام التبادل التجاري متعدد الأطراف خضع لقيود كبيرة ، وظلت العوائق تتكاثر أمام التجارة ، على الرغم من الالتزامات الواعدة المعلنة في بونتا دل استي . وها هي جولة أوروغواي تقدم للمجتمع الدولي فرصة لاصلاح نظام التجارة الدولي وتعزيزه ، وكفالة أن تبقى التجارة متحررة من العوائق ، وأن تتحاشى البلدان اللجوء الى الأساليب الحمائية . فهذه الأساليب - يجب أن أضيف هنا - تضر بصفة خاصة بمشروعات الجنوب وببلداننا .

لهذا السبب تشدد البلدان النامية على أن جولة أوروغواي لابد أن تعالج القضايا التقليدية ، ولاسيما تلك المتعلقة بتقييد الوصول الى الاسواق ، مثل اللجوء المريب الى الضمانات والحواجز غير التعريفية . ولابد من تحقيق تقدم كبير في هذه المجالات قبل توجيه الانتباه الى ما يسمى بالقضايا الجديدة . ويحدونا الأمل في أن تكون المفاوضات المقبلة أكثر صراحة ووضوحا ، وأن تكون مشربة بروح التعاون والتوفيق التي تولي اهتماما منصفا لمصالح البلدان الصناعية والبلدان النامية على حد سواء .

أما مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون فمازالت تمثل لكثير من البلدان النامية أكبر عقبة أمام النمو طويل الأجل والتنمية القابلة للاستمرار . إن الآثار المدمرة لهذه الأزمة ، اذا استمرت بلا كابح ، ستفرض على العديد من البلدان مستقبلا يائسا وحالة من الفقر المدقع .

هناك وعي بدأ يظهر في اطار المجتمع الدولي بأن مشكلة الديون الخارجية لابد من علاجها على نحو عاجل . إلا أن هذا الوعي لم يترجم بعد الى توافق في الآراء حول حل شامل يحظى بتأييد جميع الأطراف المعنية . وفي رأينا أن استراتيجيات الديون التي استخدمت حتى الآن كانت انتقائية أكثر من اللازم في نطاقها وتطبيقها ، وأنها لم تول اهتماما يذكر للبلدان الصغيرة ذات الدخل المتوسط مثل ترينيداد وتوباغو . وأستطيع أن أؤكد للجمعية العامة أننا أيضا نشعر - بنفس القدر - بالآلام الناجمة عن الديون الخارجية وخدمة الديون والتكيف الهيكلي .

إن الحاجة الى إيجاد حل لمشكلة الديون الخارجية أمر حيوي أيضا لسبب آخر . ذلك أن الديون الخارجية الهائلة وتكاليف خدمتها التي تتضاعف أحيانا بسبب أسعار الفائدة السريعة التقلب ، خلقت وضعا معكوسا يتجه فيه النقل الصافي للموارد الى بلدان العالم الصناعية . وهذا التدفق العكسي شكل عبئا ثقيلا بصفة خاصة على منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي .

وقد قدرت الأمم المتحدة ذاتها أن المنطقة منذ عام ١٩٨٣ تحول سنويا الى الخارج حوالي خمس حصيلة صادراتها .

ويتزامن مع هذا التدفق المعكوس ركود في الموارد الميسرة ، وانخفاض عالمي في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى البلدان النامية ، وتوقف القطاع المصرفي التجاري عن تقديم القروض للبلدان النامية . ولا مفر في ظل هذه الظروف من حدوث تشوهات اقتصادية خطيرة .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يعالج هذه المشكلة على وجه الاستعجال . لأن أية استراتيجية للبلدان النامية في العقد المقبل وما بعده لابد أن تقوم على افتراض أنها قادرة على الوصول الى الموارد المالية الكافية . ومثل هذه الاستراتيجيات لابد ، على سبيل الأولوية ، أن تعيد توجيه الموارد والوفورات الفائضة في اقتصاد العالم ، الى البلدان النامية حيث تمس الحاجة الى تدفقات الاستثمار لتعزيز النمو والتنمية القابلة للاستمرار .

ان الطبيعة المترابطة للمشاكل التي تواجه جميع البلدان تؤكد أن التعاون الدولي عنصر جوهري في حسمها . والأمر الحيوي في هذا السياق هو الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى متعددة الأطراف في الاقتصاد الدولي ، وعلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يوجها جهودهما ومواردهما ونفوذهما نحو تطوير اقتصاد عالمي أكثر انصافا ، ونحو قضية النمو والتنمية القابلة للاستمرار في البلدان النامية .

ان العديد من المؤتمرات الاقتصادية الكبرى التي عقدت في غضون هذه السنة أكدت مرة أخرى على ضرورة أن تشرع بلدان الشمال والجنوب في حوار عريض القاعدة بشأن المسائل التي تؤثر على علاقاتها . وبالتالي فان ترينيداد وتوباغو ترحب بقرار عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ ، تكرس للتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة لاعادة تنشيط عملية النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . وستكون هذه الدورة الاستثنائية فرصة تاتي في حينها للتوصل الى قرارات سياسية تستهدف الاتفاق على اجراء جماعي فعال في المجالات المترابطة المتصلة بالنقد والتمويل والتجارة والديون الخارجية والتنمية . ويحدونا أمل وطيد في أن تيسر

الدورة الاستثنائية من إعداد واعتماد استراتيجية انمائية دولية تحظى بقبول عام لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع .

ان التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا ، وتطبيقهما الفوري على جميع مجالات الانشطة يؤثران تاثيرا عميقا على التطور الاقتصادي والاجتماعي في كل المجتمعات . وبالتالي فمن المؤسف بصفة خاصة أن تكون إحدى نتائج الانتكاس الاقتصادي الذي حل بالبلدان النامية في الثمانينات تلك الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في حيازة التكنولوجيا واستخدامها . والحقيقة المجردة هي أن التكنولوجيا عنصر حيوي بالنسبة للنمو والتنمية . وبالتالي هناك حاجة ملحة الى وضع آليات سليمة من أجل زيادة نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية لتعزيز قدراتها المحلية في مجال العلم والتكنولوجيا ، على أن يتم ذلك وفقا لشروط يمكن للبلدان النامية أن تقبلها بسهولة .

ولهذا السبب ، تشعر ترينيداد وتوباغو بخيبة أمل نتيجة لبطء خطى التقدم في الجهد الرامي الى وضع واعتماد مدونة قواعد السلوك الدولية بشأن نقل التكنولوجيا . إن هذه المدونة ستتناول حقوق ومسؤوليات والتزامات الموقعين عليها ، وستوفر اطارا يتم من خلاله التبادل التكنولوجي بما يعود بالنفع على المقدم والمتلقي على حد سواء . ولذلك أحث جميع المشاركين في المفاوضات على أن يسترشدوا في مداولاتهم لا بمصالح ذاتية ضيقة ، وإنما بنظرة الى المنافع الأكبر التي ستعود على جميع الأطراف نتيجة لاتمام وتنفيذ المدونة .

ان حماية البيئة مجال آخر تتشابك فيه مصائر الدول المتقدمة النمو والدول النامية بشكل وثيق . والتصحر ، وتآكل التربة ، واجتثاث الغابات ، تجتمع مع بث الملوثات في الفضاء الخارجي والقاء النفايات في المجاري المائية ، لتدمر النظام الايكولوجي لكوكبنا . ومما يبعث على الأسف أن محاولات التخلص من النفايات السامة من بلدان متقدمة النمو الى بلدان نامية ، أضاف بعدا مزعجا الى التدهور البيئي .

ان المشاكل البيئية لا تحترم الحدود الوطنية . وبالتالي ، فان برامج أي بلد منفرد لن يكون لها أثر كبير في حل هذه المشاكل . ولذلك كانت الحاجة الى نُهُج اقليمية ودولية متضافرة لمواجهة هذه الأزمات . ونحن في منطقة الكاريبي ندرك هذا جيدا . وقد اجتمع وزراء البيئة الكاريبيون في أوائل هذا العام واعتمدوا اتفاق "بورت أوف اسبان" الذي يرسم برنامجا منسقا للحفاظ على بيئتنا . وبالنسبة لنا في منطقة الكاريبي ، فان الحفاظ على البيئة هام بشكل خاص لأنها تشكل مهد صناعتنا السياحية ، ذلك القطاع الدينامي في الحياة الاقتصادية للعديد من بلداننا . وفي ضوء هذه الخلفية تؤيد ترينيداد وتوباغو مؤتمر الأمم المتحدة المقترح بشأن البيئة والتنمية المقرر عقده في موعد أقصاه ١٩٩٢ .

ان هبوب الاعصار هوغو مؤخرا دل مرة أخرى على ضعف الجزر الكاريبية أمام الكوارث الطبيعية . ونحن نقدم تعاطفنا الى جميع الذين تأثروا بالاعصار عندما مر بجزر منطقة الكاريبي متجها الى الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية . ان مهمة

إعادة البناء ستكون كبيرة . وقد استجابت دول الكاريبي فورا مقدمة المساعدة في حدود قدراتها . وترينيداد وتوباغو تحث اليوم المجتمع الدولي على المساعدة بسخاء في عملية إعادة البناء هذه .

يتضح من الطريقة التي يعاد فيها تشكيل النظام الاقتصادي الدولي مع قرب نهاية القرن العشرين ، ان بقاء البلدان النامية الجزرية الصغيرة سيكون محفوفا بالمخاطر بشكل متزايد ما لم تتمكن هي أيضا من التجمع في وحدات اقتصادية أقوى .

ان قيام السوق الأوروبية الواحدة في عام ١٩٩٢ ، واتفاق التجارة الحرة الذي اعتمد مؤخرا بين كندا والولايات المتحدة ، سيكون لهما أثر بالغ على ترينيداد وتوباغو وعلى جيرانها في مجتمع الكاريبي ، لأن تلك البلدان هي أكبر شركائنا التجاريين . ولذلك فان رؤساء حكومات دول المجتمع الكاريبي - وقد وضعوا ذلك في الاعتبار ، وتحسبا لأية تغييرات مشابهة أخرى في الاقتصاد العالمي - أصدروا في اجتماعهم العاشر في غرينادا في شهر تموز/يوليه الماضي إعلان وبرنامج عمل "غرانند آنس" لتحسين حركة التكامل . ويتضمن الاعلان طائفة من المبادرات المحددة البعيدة المدى ، التي من المقرر تنفيذها في السنوات الأربع المقبلة والتي ستعمل على الاسراع بعملية التكامل وتعزيز جميع أبعاد المجتمع .

اننا في ترينيداد وتوباغو لا نزال نعترف دائما بأن مصيرنا يرتبط ارتباطا وثيقا بمصير الدول الشقيقة في منطقة الكاريبي . وجهودنا لتحقيق التكامل كانت موجودة حتى قبل استقلالنا ، إذ طوال السنوات العشرين الماضية عملنا تدريجيا ولكن بثبات على تعميق حركة التكامل ودعم مجتمعنا وجعل سوقنا المشترك حقيقة واقعة . ومن الواضح أن عملية التكامل الكاريبي لم تكن سهلة إزاء عدم توفر عناصر التكامل في اقتصاداتنا . ومع هذا ، فان الدول الأعضاء في المجتمع الكاريبي قد أظهرت الارادة السياسية والاصرار والواقعية التي يحتاج اليها تحقيق ذلك الهدف .

ان استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ظهرا كمشكلة كبرى تؤثر على المجتمع الدولي . إن هذا الوبال يمزق نسيج مجتمعاتنا . وله إمكانية إحباط وتخريب

أعمال حكومات منتخبة ، وفي بعض الحالات إصابتها بالعجز . وقد أظهرت التطورات الأخيرة في أمريكا اللاتينية ، تحت نظرات الهلع من المجتمع العالمي كله ، ذلك التهديد الهائل الذي يمثله أولئك الأفراد والكيانات الذين يتعاملون في الاهانة والموت الممثلين في المخدرات .

لقد أشار الأمين العام في تقريره السنوي الى أن القيمة النقدية للاتجار غير المشروع بالمخدرات فاقت مؤخرا قيمة التجارة الدولية في النفط ، وهي تشغل الآن المركز الثاني بعد تجارة الأسلحة . ومن المثير للسخرية في هذه الأولويات الدولية المعاصرة أنه بينما تكافح بلدان عديدة سوء التغذية والمرض وقدرا كبيرا من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، فان الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتجارة السلاح تقعان على قمة التجارة الدولية .

إن منطقة الكاريبي ، من حيث موقعها والافتقار الى الموارد البشرية والمادية اللازمة لمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، أصبحت طريقا طبيعيا لنقل المخدرات المتجهة الى الأسواق النشطة في أمريكا الشمالية وأوروبا . ولهذا ، فان حكومات دول منطقة الكاريبي تواجه تحديا فريدا ، وخاصة لأنها غير قادرة على تخصيص الموارد المالية وغيرها من الموارد المناسبة لمكافحة جماعات منتجي المخدرات القوية .

وبالنسبة لترينيداد وتوباغو ، وبالنسبة لنا جميعا في منطقة الكاريبي ، فان التعاون الدولي هو الخيار الممكن الوحيد . ولهذا السبب ، تؤيد حكومة بلادي عقد دورة خاصة للجمعية العامة تتناول مسألة الاتجار غير المشروع بالمخدرات . يجب على المجتمع الدولي أن يعلن الحرب على هذه التجارة غير المشروعة . إلا أن المعركة لا يمكن أن تخاض فقط في حقول أمريكا اللاتينية أو على شواطئ جزر منطقة الكاريبي . وإنما يجب أن تخاض أيضا بقوة وبإصرار في شوارع الدول المستهلكة . ولذلك ينبغي ألا يركز التعاون الدولي على المنع فقط وإنما على تخفيض الطلب . ويجب أيضا أن يركز بشكل أكبر على معالجة وإعادة تأهيل سيئي الطالع من أعضاء مجتمعاتنا الذين يسقطون ضحايا وبال المخدرات .

ونحن في منطقة الكاريبي ، وبعد القيام بدراسة متأنية ، طرحنا على الجمعية اقتراحات بشأن مسألة الاتجار الدولي غير المشروع بالمخدرات . وقد اقترح مايكل مانلي ، رئيس وزراء جامايكا ، إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة متعددة الأطراف ومتعددة القطاعات تقدم المساعدة للدول ، بناء على طلبها ، في مجالات الاستخبارات والمكافحة . ونحن نوصي بأن تنظر الجمعية العامة في هذا الاقتراح بأمل اعتماده خلال هذه الدورة .

ومن جانبنا ، وعلى أساس اقتراح قدمه أ. ن. ر. وبنسون رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو ، قدم وفد بلادي بندا جديدا لادراجه على جدول أعمال الجمعية العامة . ويدعو هذا البند الى انشاء محكمة جنائية دولية تكون مؤسسة قضائية تعمل بموافقة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي ، وتقضي في المسؤولية الجنائية للأفراد الذين ينتهكون القوانين الدولية . وسيكون اختصاص هذه المحكمة قاصرا على الجرائم التي تحدد بوصفها جرائم دولية على أساس مبادئ محددة في القانون الدولي .

إن الاتجار غير المشروع في المخدرات على المستوى الدولي يضاف إلى عمليات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وأعمال الإرهاب باعتبارها جرائم تؤثر في المجتمع الدولي كله وفي تصريف العلاقات الدولية سلميا . ومما يبعث على الأسف أن الأنظمة القانونية المحلية تكون في أغلب الأحيان مثقلة ، وفي بعض الحالات غير كافية ، بحيث لا يمكنها التعامل مع مرتكبي هذه الأفعال . ولئن كان صحيحا أن التكنولوجيا الحديثة والثورة التي حدثت في مجال الاتصالات جعلا مراقبة الجرائم الدولية أمرا ممكنا ، فمن الجلي أيضا أن أية دولة بمفردها لا يمكنها أن تقهر المجرمين الدوليين .

إن ترينيداد وتوباغو طرف في مبادرة بلدان عدم الانحياز بإعلان التسعينيات عقدا للقانون الدولي . ونعتقد أن انشاء محكمة جنائية دولية سيشكل زخما هاما في مجال تدوين القانون الدولي وزيادة تطوره التدريجي في هذا العقد . وقد قدم اقتراح ترينيداد وتوباغو في اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة في هذه الدورة ونأمل أن يلقى التأييد الكامل من الدول الأعضاء .

منذ أربعة وأربعين عاما اعتبر مؤسسو هذه المنظمة الذين كانوا يمثلون الضمير الجماعي للشعوب التي خرجت متعبة ومنهكة من الحرب العالمية الثانية ، أن الأمم المتحدة هي الأمل الوحيد الذي ينقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . ومنذ ذلك الحين قطعنا شوطا هاما ولكننا عجزنا في بعض المجالات .

بيد أن الأحداث الأخيرة تبين أن المجتمع الدولي يوشك على الدخول في عصر جديد أكثر سلما . وإذا أردنا أن نحقق هذا الأمل في السلم فيجب على الدول الأعضاء أن تقدم تأييدا أكبر للأمم المتحدة ، وبصفة خاصة في الوقت الذي يتزايد فيه دورها في حسم الصراعات وفي صيانة السلم . ففي هذا المناخ فقط يمكن لجميع البلدان أن تنفذ البرامج والسياسات التي تؤدي إلى تحقيق التقدم والنمو الكاملين .

ولذلك من الضروري أن تتوفر لدينا جميعا الإرادة السياسية ، والقدرة المبدعة ، والتعاطف اللازم ، بغية تحويل الفرص إلى حقيقة ، وبذلك يمكننا أن نشكل معا المستقبل الذي تكفل فيه كرامة الإنسان وقيمته ويتوفر الأساس الصلب لتشييد عالم جديد .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥